



قسم يتناول ملخصات لأهم الدراسات والبحوث المعنية بشئون الشرق الأوسط والتي ركزت عليها أهم مراكز الأبحاث والدوريات والمجلات المتخصصة.

برنامج الشرق الأوسط في مراكز الأبحاث

اقتصاديات الأمن القومي في الشرق الأوسط:

مقارنة الإنفاق، وتقاسم العبء، والتحديث

إعداد: أحمد سمير

باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

"اقتصاديات الأمن القومي في الشرق الأوسط:

مقارنة الإنفاق، وتقاسم العبء، والتحديث"

أ/ أحمد سمير *

نشر "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" في ٢٣ مارس ٢٠١٧ تقرير بعنوان "اقتصاديات الأمن القومي في الشرق الأوسط: مقارنة الإنفاق، تقاسم العبء، والتحديث"، وذلك لرصد وتحليل أوجه الإنفاق على تحقيق الأمن القومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي تغير نمط إنفاقها بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وتنامي الاضطرابات السياسية بعد عام ٢٠١١.

صعوبة تحليل عناصر تحقيق الأمن في المنطقة

يستعرض التقرير في البداية الصعوبات التي واجهها الباحث لمعرفة حجم الإنفاق العسكري بهدف تحقيق الأمن الداخلي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤكداً أن الأرقام التي يتم إعلانها غير واضحة، كما ان هناك دول مثل سوريا وليبيا واليمن لا تقوم بالكشف عن هذه الأرقام بالأساس، بالإضافة لوجود دول لديها أنماط معقدة لاستيراد السلاح تحول دون معرفة حجم الإنفاق العسكري لديها، كما تسعى دول أخرى لشراء الأسلحة عبر حسابات منفصلة وبالتالي من الصعب مقارنتها مع حسابات الشركات التي يتم الشراء منها، وبالتالي أشارت الدراسة إلي ضرورة تحليل واردات السلاح بشكل منفصل عن الإنفاق على تحقيق الأمن القومي، كما أضاف التقرير أن التحولات منذ عام ٢٠٠٠، مثل تصاعد الإرهاب وموجة التطرف، دفعت دول المنطقة لمكافحتها عبر عدة برامج، بدون الإفصاح عن ميزانيتها، والتدابير المعنية بمكافحة الإرهاب، بالإضافة لصعوبة تقدير كلفة النشاط الاستخباراتي في هذا الصدد.

أشار التقرير إلي وجود تكلفة أخرى للحفاظ على الأمن القومي وهي تحقيق العدالة الاجتماعية، وتشمل تحسين الوضع الاقتصادي للدولة، ودعم التنمية وغيرها، وهو الأمر الذي لم يلقى صداه من حكومات

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

The National Security Economics of the Middle East: ١ Anthony H. Cordesman and Abdullah Toukan Comparative Spending, Burden Sharing, and Modernization, 23 March 2017, Center for Strategic & International Studies, [available at:](https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/170323_Main_Report_National_Security_Economics_Middle_East.pdf?rVdww7baSEWTnvNMavZdgiBjwgTERlhW)

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/170323_Main_Report_National_Security_Economics_Middle_East.pdf?rVdww7baSEWTnvNMavZdgiBjwgTERlhW

المنطقة مما أدى إلى ثورات ٢٠١١، وهو ما أكد على أهمية الإنفاق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبما يُعد تقاسم للعبء مع الإنفاق العسكري ومواجهة الإرهاب للحفاظ على الأمن القومي لدول المنطقة.

اتجاهات الإنفاق على الجهد العسكري والحفاظ على الأمن القومي بالمنطقة

أعتمد الباحث في هذا الجزء على مقارنة بيانات كل من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، حيث كشف الأول تراجع الإنفاق العسكري من ١٨١ مليار دولار في ٢٠١٤ إلى نحو ١٤١ مليار دولار في ٢٠١٦، وشكل هذا الإنفاق ٦,٠١% و ٥,٩٥% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة على التوالي، في إشارة لتأثير انخفاض سعر البترول العالمي على الإنفاق بشكل عام في الدول المصدرة للبترول.

بينما كشف مركز ستوكهولم ان الإنفاق العسكري لدول المنطقة (التي تشمل تركيا بعكس المعهد الدولي الذي لا يشملها في بياناته) وصلت في عام ٢٠١٤ لنحو ١٩٩ مليار دولار، وبما يبرز ان هذا الفارق قد يعود لإضافة تركيا، ومن جهة أخرى استعرض التقرير أكثر الدول إنفاقاً في المنطقة، وجاءت السعودية في المركز الأول طبقاً لبيانات المعهدين في ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وأتت بعدها كل من إسرائيل والعراق.

اتجاهات الانفاق العسكري وتحقيق الأمن للدول والمناطق الفرعية

قسم التقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى ثلاثة مناطق فرعية، لإيضاح الاتجاهات التفصيلية والبيانات المتعلقة بحجم الإنفاق العسكري، وذلك على النحو التالي:

شمال افريقيا

تتكون من المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وأشار الباحث لأهم التحديات السياسية والأمنية التي تواجه تلك الدول، لافتاً إلى ان الجزائر كانت الأكثر إنفاقاً على الأمن والجهد العسكري في المنطقة، محققة ١٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥، لتأتي بعدها المغرب بإجمالي انفاق ٣,٣ مليار دولار في ٢٠١٥، ثم ليبيا بإجمالي إنفاق ٣,٣ مليار دولار في ٢٠١٤، وتونس بنحو ٩٨٠ مليون دولار في ٢٠١٥.

مصر والشام

تضم مصر، وإسرائيل، والأردن، وسوريا، ولبنان، وتعرض التقرير لأهم التهديدات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها تلك الدول، مشيراً إلى أن إسرائيل أكثر الدول إنفاقاً على الجيش والأمن بواقع ١٥,٩ مليار دولار في ٢٠١٥. وتأتي بعدها مصر مسجلة ٥,٣ مليار دولار في نفس السنة، ثم لبنان ١,٧ مليار دولار، ثم الأردن ١,٤ مليار دولار، بينما أشار التقرير إلى أن بيانات سوريا غير متوفرة.

الخليج واليمن

تتضمن دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق، واليمن، وأشار التقرير لحربي الخليج الأولى والثانية، وغزو الولايات المتحدة للعراق في ٢٠٠٣. وكشف التقرير أن السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الإنفاق العسكري بواقع ٨١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وبعدها العراق بواقع ٢١,١ مليار دولار في نفس السنة، ثم إيران بواقع ١٥,٩ مليار دولار، وسلطنة عمان ٩,٩ مليار دولار، والكويت ٤,٣ مليار دولار، بينما كشفت الدراسة عدم توافر بيانات عن حجم الإنفاق العسكري لقطر، وبالنسبة للامارات واليمن فلم يتوافر غير عام ٢٠١٤ الذي حقق ٢٢,٨ مليار دولار و١,٧ مليار دولار على التوالي.

أشار التقرير إلى التحديات الأمنية التي تواجهها تلك الدول، مثل التعدد العرقي والمذهبي في العراق، وخطر الإرهاب على السعودية، والأزمة اليمنية، وتأثير تراجع أسعار البترول على دول الخليج، وغيرها من تهديدات الأمن القومي، كما أشار إلى التهديدات الإيرانية التي تتحسب لها دول الخليج، بالرغم من أن الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة بلغ ١١٧ مليار دولار في ٢٠١٥ مقابل إنفاق عسكري إيراني بنحو ١٦ مليار دولار.

رتب التقرير دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا طبقاً لحجم إنفاقها العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وجاءت عمان على قائمة دول المنطقة، بعدها العراق، والسعودية، والجزائر، وإسرائيل، والبحرين... الخ، ولفت التقرير إلى أن هناك العديد من الدول تنفق على الجهد العسكري (بناءً على النسبة من الناتج المحلي الإجمالي) أكثر من دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، مشيراً في نفس الوقت إلى أن العديد من تلك الدول تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية قد تؤثر على الاستقرار الداخلي، ومع ذلك تستمر في إنفاقها على استيراد السلاح وتحديث قواتها العسكرية.

استيراد السلاح وتحديث الجيش

سلط التقرير الضوء على واردات السلاح لدول الشرق الأوسط لتوفر البيانات عنها على عكس عدم توفر البيانات على أوجه الإنفاق الأخرى على تحقيق الأمن القومي، وأكد التقرير أن حرب الخليج الثانية

كانت سبباً رئيسياً في اتجاه دول المنطقة لزيادة واردات السلاح خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومع تنامي التهديدات الإيرانية ركزت دول الخليج على شراء السلاح الجوي والبحري نظراً لعدم مشاركتها مع إيران حدوداً برية، بالإضافة لأنظمة الدفاع الصاروخي، وهو ما يفسر اهتمام دول الخليج بتحديث وتنويع أسلحتها، كما أهتمت مصر وإسرائيل أيضاً بتنويع وتحديث أسحتهما لمواجهة التهديدات المحتملة في ظل تنامي الصراعات بالمنطقة.

كشف التقرير ان حجم واردات السلاح لدول المنطقة في الفترة ٢٠١١/٢٠٠٨ بلغت نحو ٦٢,٦ مليار دولار، أي بما يمثل ٥٤,٤% من إجمالي شراء الدول النامية للسلاح حول العالم خلال تلك الفترة، وبالتالي شغلت المنطقة المركز الأول في شراء السلاح، تلتها آسيا، وارتفع حجم تلك الواردات لتصل في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٢ نحو ٩٤,٤ مليار دولار، أي ٦١,١% من إجمالي شراء الدول النامية للسلاح، وتقلدت أيضاً المركز الأول وتلتها آسيا.

أبرز التقرير الدول الأكثر استيراداً للسلاح في المناطق الفرعية الثلاث التي سبق ذكرهم، حيث جاءت الجزائر في المرتبة الأولى في منطقة شمال افريقيا، حيث بلغت قيمة الاتفاقات التي وقعتها خلال تلك الفترة ١٣,٨ مليار دولار، بينما جاءت الأردن في المركز الأول لمنطقة مصر والشام، حيث وقعت اتفاقات تُقدر بـ ٤١ مليار دولار خلال نفس الفترة، تأتي بعدها مصر باتفاقات قيمتها ٢١,٥ مليار دولار، وبالنسبة لمنطقة الخليج واليمن فجاءت المملكة السعودية في المركز الأول بواقع اتفاقات قيمتها ٤١ مليار دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٢.

وبالنسبة لمقارنة واردات إيران من السلاح بدول الخليج، كشف التقرير ان قيمة الاتفاقات الإيرانية في الفترة ٢٠١٥/٢٠٠٨ كانت ٩٠٠ مليون دولار، مقابل اتفاقات بقيمة ١٩٩,٧ مليار دولار لدول الخليج الست خلال نفس الفترة، أي أكبر بنحو ٢٠٠ مرة، حيث تسلمت دول الخليج خلال تلك الفترة ما قيمته ١٧,٣ مليار دولار من السلاح، مقابل ٤٠٠ مليون دولار قيمة أسلحة تسلمتها إيران.

في نفس السياق، كشف التقرير ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت المهيمنة على صادرات السلاح للمنطقة في الفترة ٢٠١١/٢٠٠٨، حيث شكلت نسبة شراء دول المنطقة للسلاح الأمريكي ٧٥% من إجمالي مشترياتها العالمية، ولكن لوحظ إنخفاض نسبة مبيعات الولايات من السلاح لدول المنطقة، إلى ٣٥% في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٢، وذلك مقابل إرتفاع صادرات روسيا من ٦% في ٢٠١١/٢٠٠٨ إلى ١٨% في ٢٠١٥/٢٠١٢، كما ارتفعت نسبة الصادرات الأوروبية من السلاح لدول المنطقة خلال فترة المقارنة

المذكورة، وتمت الإشارة إلى أن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة تستهدف التوازن العسكري، ودعم حلفاءها في المنطقة، بالإضافة لمواجهة الأدوار الأخرى مثل روسيا.

الديناميكيات الحقيقية للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط

أشار التقرير إلى أن عدم توافر البيانات يقوض من دراسة اقتصاديات تحقيق الأمن القومي في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب والأمن الداخلي، وتحقيق الاستقرار الوطني، كما أكد التقرير على أن قيمة ما تم إنفاقه على السلاح لا يُعد مؤشر عن تحقيق مستوى معين من قدرات الردع والدفاع، ولا يمكن من خلاله معرفة إن كان تم الإنفاق بشكل حكيم ومؤثر أم لا، لافتاً إلى أن بعض دول المنطقة تشتري أسلحة متقدمة لا تحتاجها.

أكد التقرير على أن الإنفاق العسكري هو عنصر من ثلاثة عناصر يجب تواجدها معاً لتحقيق الأمن القومي في دول الشرق الأوسط، والعنصرين الآخرين لا يقلان أهمية عن هذا العنصر خاصة بعد تنامي الاضطرابات السياسية بعد ٢٠١١، وهما الأمن الداخلي ومحاربة الإرهاب، والثاني هو تحقيق الاستقرار الداخلي، ويرى التقرير أن هناك عدة عوامل تؤثر على الاستقرار الداخلي على النحو التالي:

- الزيادة السكانية، فمن المتوقع زيادة السكان بنسبة تتراوح بين ٥٠-٧٠% بحلول عام ٢٠٥٠.
- إشارة البنك وصندوق النقد الدوليين إلى فشل بعض الدول في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة لاستمرار الفساد، والطائفية، والنزاعات القبلية وغيرها.
- تنامي التيارات المتطرفة، وتنفيذها العديد من العمليات الإرهابية في دول المنطقة.
- وجود حروب أهلية في المنطقة (سوريا- العراق- اليمن- ليبيا)، ومشاركة العديد من الدول والفاعلين من غير الدول في تلك الحروب، مثل مشاركة السعودية والامارات في الأزمة اليمنية، ومشاركة إيران وحزب الله اللبناني في الأزمة السورية.
- الأعباء الاقتصادية والسياسية الناتجة عن تدفق اللاجئين على كل من لبنان، والأردن، وتركيا.
- تراجع أسعار البترول بنسبة ٥٠%، مما أسفر عن تراجع مساهمة الدول البترولية في دعم القضايا الإقليمية، وزيادة المساعدات، كما ان ليبيا والعراق خسرتا بشكل أكبر نظراً للصراعات الدائرة فيهما.

- تنامي معدلات البطالة بين الشباب، وتنامي الإنفاق الحكومي، ومؤشرات التعليم الرعاية الصحية.

أكد التقرير في الخاتمة أن دراسة اقتصاديات الأمن القومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أعمق يتطلب العديد من الدراسات والتقارير لفهمه، خاصة وأن هناك عدة متغيرات سياسية وأمنية تحدد شكل المنطقة، وهو ما يتطلب نظرة أعمق وأشمل لتلك المتغيرات التي تسفر عن تزايد حالة عدم الاستقرار وتنامي العنف بالمنطقة.

علاقة جماعة الإخوان المسلمين بأعمال العنف السياسي والإرهاب

إعداد: هاجر أبوزيد

باحثة بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" علاقة جماعة الإخوان المسلمين بأعمال العنف السياسي والإرهاب "

هاجر أبوزيد *

مقدمة:

أصبحت قضية نشاط جماعة الإخوان ومدى ارتباطها بالعمليات الإرهابية محط اهتمام المراكز البحثية ودوائر صنع القرار الغربية منذ سنوات، إلا أن المرحلة الراهنة تشهد اهتماماً أوسع بتأصيل منابع ممارسات العنف السياسي بهدف الوقوف على حقيقة نشاط الجماعة ومدى تطوره عبر العقود الماضية، الأمر الذي قد يساهم في وضع حد لجدل طويل حول أسباب عدم إدراج جماعة الإخوان "الأم" ضمن قوائم التنظيمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تضم تنظيمات أخرى تابعة للإخوان أو على صلة مباشرة بها، وفي هذا الصدد جاء تقرير نشرته دورية " MIDDLE EAST QUARTERLY" بعنوان " الإخوان المسلمون: مهد العنف الإسلامي"¹.

وقد تساءل التقرير عن الدوافع التي تقف وراء تعارض المواقف الدولية والإقليمية تجاه جماعة الإخوان، فوفق التصور الغربي الذي ذاع نشره خلال فترة تولي "بارك أوباما" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، نجد الجماعة مثلت الخيار المعتدل من بين الحركات والجماعات الإسلامية الأكثر راديكالية، الأمر الذي ينطبق على توصيف الجنرال "James Clapper" مدير الاستخبارات القومية الأمريكية للجماعة بأنها تنظيم على درجة عالية من العلمانية، فضلاً عن ادعاء "John Esposito" أستاذ علم الأديان والدراسات الإسلامية والشؤون الدولية بجامعة جورج تاون أن الحركات والأحزاب التابعة لجماعة الإخوان تمثل قوة لإرساء الاستقرار والديموقراطية في منطقة الشرق الأوسط. وفي المقابل تبني التقرير وجهة نظر مناقضة ترى أن الجماعة إرهابية في ضوء المساعي الدولية والإقليمية التي اتخذت لتصنيف الجماعة الإخوان كتنظيم إرهابي، ومنها ما يلي:

* باحثة بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

¹ -Cynthia Farahat, The Muslim Brotherhood, Fountain of Islamist Violence, MIDDLE EAST QUARTERLY, the Middle East Forum, Philadelphia, USA, spring 2017.

أ. تصنيف الإمارات جماعة الإخوان ومجموعة من الروابط والتجمعات الإسلامية التابعة لها داخل الإمارات وخارجها بما في ذلك مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية "كير"، والجمعية الإسلامية الأمريكية "ماس"، كمنظمات إرهابية دولية.

ب. تنويه تقرير الحكومة البريطانية الصادر في ذات العام أن أطرافاً من جماعة الإخوان لهم علاقة على مستوى عال من الغموض بـ "التطرف العنيف"، وهو ما يمثل طريقاً ملتويماً لتحويل الأفراد والجماعات نحو الانخراط في ممارسات العنف والإرهاب.

ج. مشروع قانون قدمه السيناتور الأمريكي "Ted Cruz"، والنائب الجمهوري "Mario Diaz-Balart" لتصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية، فضلاً عن موافقة اللجنة القضائية ومجلس النواب في فبراير من العام الماضي على مشروع قانون يدعو الخارجية الأمريكية إلى تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية أجنبية. وفي يوليو من نفس العام قدم "Dave Brat" مشروع آخر لتحديد مفهوم العدو في قانون الأمن الداخلي، بما يمنع وزارة الداخلية من تمويل أو التعاون مع منظمات أو أفراد مرتبطين بجماعة الإخوان.

ولقد أستند التقرير لمجموعة من الحجج التي تدعم رؤيته الداعية لتصنيف الجماعة كتنظيم إرهابي وذلك على ثلاث مستويات أولها تاريخي يبحث العنف السياسي في الجماعة والذي بدأ مع تأسيس الجماعة كتنظيم عسكري، ثانياً بنوي يبحث هيكلية الجماعة ومدى تأثيرها في تأسيس معظم التنظيمات الإرهابية السنية الحديثة والتي تأسست إما على يد أعضاء حاليين أو سابقين من الجماعة أو تلقينهم الأفكار والمبادئ، أو تجنيدهم من قبل الجماعة ومنظريها، ثالثاً، ازدواجية العمل السياسي والنشاط الإرهابي في ممارسات الجماعة حيث مثل الإرهاب نشاط مستمر في حياة الجماعة، رغم سعيها لنفيه مراراً أمام الإدارات الأمريكية، وفيما يلي استعراض لدلائل ممارسات العنف السياسي والإرهاب في نشاط الجماعة.

أولاً: العنف السياسي في تاريخ الجماعة:

من واقع التقرير يمكننا استخلاص عوامل رئيسية حكمت سلوك العنف السياسي لجماعة الإخوان: الأول هو النشأة الاجتماعية والدينية لـ "حسن البنا" مؤسس الجماعة، حيث نشأ في إحدى قرى

البحيرة وفي أسرة متعمقة في الفقه الحنبلي الذي يمثل مذهباً مألوفاً بين تيارى الوهابية والسلفية الجهادية، فضلاً عن انضمام البنا إلى جماعات دينية محلية مارست اعمال تهريب ضد المسيحيين، وقد دفعه هوسه بالتجمعات السرية القائمة على (الطائفية) لبعض الأنشطة الاجتماعية التي كانت مزدهرة في مصر إلى تشكيل جماعة الإخوان كجماعة اخوية بتنظيم خاص مسئول عن وضع الاستراتيجية وخطط تمويل وتنفيذ التدريبات العسكرية والأنشطة الإرهابية. وخلال العقود الأولى لتأسيس الجماعة، نجحت في تنفيذ العديد من عمليات العنف السياسي في مصر كاغتيال الخازندار والنقراشي، وذكر التقرير أنه في ذلك الوقت قدرت وثيقة امريكية سرية بأن الجماعة تمتلك مخابى سرية للأسلحة بها حوالي سبعين ألف بندقية، مضيفاً أن تعزيز البنية العسكرية للجماعة تلاه نجاحها في التسلل إلى الجيش المصري والتواصل مع حركة الضباط الأحرار، ويضاف إلى ما سبق تورطها على سبيل المثال لا الحصر في تفجير "قصف بالقنابل" النادي البريطاني في مصر عشية عيد الميلاد عام ١٩٤٥، وقصف ثمانية مراكز للشرطة بالقاهرة في ديسمبر ١٩٤٦. وبعد ذلك بعامين، اعتدت على شركات ودور سينما ومنازل مملوكة لليهود بالقاهرة، فضلاً عن استهداف قطاع السكك الحديدية بمحافظة الشرقية والإسماعيلية، وفندق الملك "جورج" بالإسماعيلية، كما ثبت خلال عمليات المداهمة الشرطة لإحدى مكاتب التنظيم بالقاهرة عام ١٩٤٨ مصادرة ١٦٥ قنبلة.

أما العامل الثاني فقد تمثل في إجراءات تهيئة البنية الأساسية للجماعة، فبعد اغتيال البنا في عام ١٩٤٩، ادعى خلفه "حسن الهضيبي"، أنه حل التنظيم السري من أجل تخفيف مضايقات الحكومة للجماعة، وبعد اعتقاله في عام ١٩٦٥ مع قادة آخرين من الجماعة تشكل جناح عسكري جديد استهدف القيام بتدريبات عسكرية من أجل تنفيذ عملية اغتيال الرئيس "عبد الناصر"، وقد شهدت فترة أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات تشكيل عدد من الجماعات الإرهابية التابعة لجماعة الإخوان تحت واجهات مستقلة ظاهرياً، حيث تأسست على يد قيادات أخوانية نشطة، وكانت أول جماعة من هذا القبيل هي "جماعة المسلمين" المعروفة باسم "جماعة التكفير والهجرة"، التي شكلها اثنان من قادة التنظيم السري الذين خاضوا تجربة السجون، وهما "شكري مصطفى" و"علي إسماعيل"، ولجأت عناصر التكفير والهجرة لبيع ممتلكاتهم واللجوء إلى المغارات والمناطق الجبلية للتدريب على استخدام السلاح الأبيض إلى أن توصلت إليهم الأجهزة الأمنية وادعوا السجون لكنهم عادوا تنظيم صفوفهم، واغتالوا الشيخ "الذهبي" وزير الأوقاف سابقاً. وقد أنشأت جماعة الإخوان جماعة إرهابية أخرى هي "الجماعة

الإسلامية" التي اغتالت الرئيس "السادات" في أكتوبر ١٩٨١. وقبل اغتياله بشهر وفي خطابه الأخير ساوي بين الجماعة الإسلامية والإخوان وأعرب عن أسفه لإطلاق سراح العديد من نشطاء الإخوان من السجن.

وقد حاول التقرير إثبات بعد آخر في علاقة الإخوان بالعمليات الإرهابية، ذاكراً أنه بتولي الإخوان حكم مصر دعا "محمد مرسي" في خطابه الرئاسي الأول في ميدان التحرير إلى الإفراج عن "عمر عبد الرحمن" المدان بالتحريض على تفجير مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣ بالولايات المتحدة الأمريكية.

والعامل الثالث، تمثل في دور "سعيد رمضان" صهر "حسن البنا" وابناءه في تأسيس التنظيم الدولي للإخوان، بتوجيه من "مصطفى مشهور" رئيس التنظيم السري والمرشد الخامس في وقت لاحق، حيث بدأ في إنشاء فروع التنظيم في أوروبا، والذي بدأ عودته يشهد بعد منتصف الثمانينيات حينما هرب "مشهور" من مصر واستقر في غرب ألمانيا في عام ١٩٨٦ وهناك أعاد تأسيس التنظيم الدولي للجماعة، ليكون الجهاز المسؤول عن العمليات العامة للجماعة، حيث تورط في تنفيذ وتمويل الجماعات الإرهابية على الأراضي الأمريكية. وذكر التقرير مثلاً على ذلك بـ "شكيب بن مخلوف"، خلال إدارته فرع جنيف حيث ساعد في ضخ تمويلات ساهمت في إنشاء "الجماعة الإسلامية"، وهو من أصول مغربية ورأس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا ويوصف بأنه أحد أخطر العناصر النشطة في تنظيم الإخوان الدولي.

والعامل الرابع، هو أعمال "الجهاد المدني" في نشاط جماعة الإخوان، فهو أكثر خطورة من "الجهاد المسلح"، رغم أن غالبية المهام الحيوية للتنظيم الدولي هي عمليات الاختراق والتخريب وتجنيد نشطاء من داخل الجيوش والحكومات والمؤسسات التعليمية والوكالات المخبرانية في الدول المستهدفة من قبل الإخوان وخاصة في الغرب، وقد أرجع التقرير مصطلح "الجهاد المدني" إلى وثيقة صدرت عام ١٩٩١ عُرفت بـ "المذكرة التوضيحية"، والتي صيغت باجتماع حدد الأهداف الاستراتيجية للجماعة في شمال الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ارفقت المذكرة في عام ٢٠٠٩ كدليل في قضية ادانة مسئول مؤسسة "تمويل الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية في أميركا" في تهم تتعلق بتمويل الإرهاب وتحويل أموال إلى حركة حماس المصنفة كمنظمة إرهابية أجنبية.

وذكر التقرير أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات مثلاً الفترة الأكثر أهمية في أعمال الجهاد المدني لدى الجماعة، ودعمها قيام فرع فلسطين - حركة حماس التي تحولت بفضل نشاطها الدعوي والخيري إلى

كسب قطاع هام من السكان إلي صفوفها، لتكون بذلك مؤهلة لتصبح "جماعة إرهابية" - على حد تعبيره- خلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣)، وهنا بدأ تعييد الطريق لظهور تنظيم القاعدة من خلال ما عرف بمكتب خدمة المجاهدين العرب ومكتب الخدمات الأفغانية الذي اسسه القيادي العسكري الإخواني "عبد الله عزام".

وأورد التقرير تفسيراً لذلك بأن الجماعة انشغلت خلال فترة تحرك الجهاديين للسفر نحو أفغانستان وباكستان لمحاربة الاحتلال السوفيتي، في إدارة عمليات التجنيد والخدمات الجهادية من خلال مكاتب الجماعة في منطقة الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٨٤، أنشأ الفلسطيني عبد الله عزام "أبو الجهاد العالمي" مكتب الجماعة في الأردن، وقد ساعدت فلسفة عزام في تأسيس حركة "الجهاد العالمي" التابعة للإخوان، فضلاً عن تأثير عزام على "أسامة بن لادن" خلال فترة تدريسه بأحد الجامعات السعودية. وفي عام ١٩٨٥، أسست القيادتين بجانب "ايمن الظواهري" القيادي الإخواني السابق وزعيم تنظيم الجهاد المصري، مكتب خدمات المجاهدين في باكستان والذي تطور فيما بعد إلي تنظيم القاعدة. وقد مثل مكتب عمان أحد اكبر مكاتب تجنيد الإرهابيين في العالم في العصر الحديث ومنهم "أبو مصعب الزرقاوي" مؤسس جماعة "التوحيد والجهاد" (١٩٩٩) التي تحولت إلي تنظيم القاعدة في العراق بعد ست سنوات، استرشاداً بالقيادي الإخوان السابق "أبو محمد المقدسي"، فيما تعهد الزرقاوي بالولاء إلي بن لادن في عام ٢٠٠٤، وتحولت جماعته بعد موته في ٢٠٠٦ إلي تنظيم داعش في نهاية المطاف، وأكد التقرير أن "يوسف القرضاوي" منظر جماعة الاخوان الآن قد اعترف بأن زعيم داعش "أبو بكر البغدادي" كان عضواً في جماعة الاخوان، فضلاً عن ذلك اعلنت قيادات اخوانية بما في ذلك "وجدي غنيم" عن دعمها لداعش.

وبخصوص العلاقة الراهنة بين جماعة الاخوان وتنظيم القاعدة فهي غير واضحة في رأي التقرير، في حين أن الظواهري طرح فيما مضى بأن بن لادن قطع ولاءه لجماعة الاخوان بسبب خلاف بينهما على حملة الجهاد في أفغانستان بعد انتهاء الوجود السوفيتي، إلا أن هناك دحض لهذا الادعاء نظراً لوجود اتصالات تنظيمية مع القاعدة حتى الآن، ومثال على ذلك حينما تم تنحية "محمد مرسي" عن الحكم اصدر الظواهري بيانات عبر فيها عن موقفه منتقداً موقف التيار السلفي وعدم انضمامه رسمياً إلي حزب العدالة والتنمية الذراع السياسي لجماعة الإخوان لمساعدته على تثبيت حكم الإخوان في مصر، وطالب بالإفراج عن مرسي.

ثالثاً: إشكالية العمل السياسي والعمل الإرهابي:

أشار التقرير إلي أن التنظيم السري للجماعة مازال قائماً من خلال تجنيد عناصر جدد يتم تدريبهم عسكرياً داخل كيانات عسكرية مماثلة للواء/ ٩٥ الذي أنشئ في عام ١٩٩٥ ولعب دوراً نشطاً في يناير ٢٠١١، وقد استند التقرير إلي سلسلة مقابلات إعلامية لوزير الشباب خلال حكم "محمد مرسي" كشف أن أعضاء اللواء شاركوا في عمليات اختطاف وضرب وتعذيب وقتل ضد خصومهم من المعارضة السياسية والمدنية في عام ٢٠١٣ لكن ترفض الجماعة الاعتراف بذلك، ومن ثم تقدم فترة حكم الإخوان صورة سلبية تدحض ادعاءات أنها قوة سياسية معتدلة قادرة على أعمال المبادئ الديمقراطية في حكم الدولة.

الخلاصات:

لقد أكد التقرير على أنه رغم صلات الإخوان بمؤسسات مدرجة في قائمة الولايات المتحدة الأمريكية التنظيمات الإرهابية الأجنبية إلا أن تأخر تصنيف الولايات المتحدة للجماعة ضمن القائمة ساهم في زيادة وتيرة حرب الأفكار في منطقة الشرق الأوسط وساعد في تهميش المسلمين المسالمين المعتدلين.

يوصي التقرير بأهمية أن ينشأ تحالف بين رموز وشخصيات مسلمة معتدلة ليكونوا في الخطوط الأمامية في معركة محاربة الإرهاب حتى يمثل ذلك ضماناً للنجاح، وينصح بأن تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في تسهيل المعركة من خلال إدراج جماعة الإخوان في قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية الأمر الذي سيحقق مزايا إضافية تحقق المصلحة الأمريكية ومنها أنه سيحول دون وصول نشطاء الجماعة إلى مواقع حساسة في مجتمع الاستخبارات وفي مواقع حكومية أمريكية، كما أنه سيوقف نشطاء الإخوان عن تمويل العمليات الإرهابية في جميع أنحاء المعمورة، فمن المعلوم أن جماعة الإخوان أعلنت فيما مضى عزمها تدمير الغرب عن طريق التسلسل إلي المجتمع والمؤسسات الغربية وتخريبها من الداخل وهو ما يمثل تهديداً لأمن الدول الغربية والجاليات المختلفة المقيمة فيها، وتسعى مكاتب الجماعة بالولايات المتحدة الأمريكية والكيانات المحسوبة عليها "الجمعية الإسلامية الأمريكية - الاتحاد الإسلامي لشمال أمريكا" منذ تولي الإدارة الأمريكية الجديدة الحكم على حشد وتنسيق جهودها مع التنظيم الدولي من أجل وضع

استراتيجيات التحرك اللازمة لاعتراض أية مساعي تستهدف تصنيف الجماعة كتنظيم إرهابي لأنه سيتسبب في حظر منظمات إسلامية في أمريكا بسبب ارتباطها بالإخوان.

لقد أدت الممارسات الوحشية لداعش ومختلف أتباع الإخوان أو الجماعات الإرهابية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط في ترسيم توجه إسلامي إصلاحي وقد جذب هذا التوجه اهتماماً غربياً محدوداً، وتمثلت النماذج المناصرة لهذا التوجه كما طرحها التقرير، في دور الباحث "اسلام البحيري" رغم كل ما تعرض له من معاناة بسبب سجنه قبل أن ينال عفواً رئاسياً، فضلاً عن الكاتب الصحفي "إبراهيم عيسى"، والمفكر والباحث العلماني "سيد القمني"، وهذه نماذج ساهمت في الضغط من أجل تغيير الخطاب الإسلامي السياسي وأصبحت ذات قبول لا يمكن اغفاله في الداخل المصري إلا أن المجتمع الغربي غير مطلع جيداً على هذه النماذج.

وفي النهاية يمكن القول أن التقرير نجح في الرد على الادعاءات التي ساقها عدد من المراكز والمؤسسات البحثية والصحفية الأمريكية والغربية التي رأت أن جماعة الإخوان "جماعة إسلامية غير عنيفة" وقادرة على الالتزام بالمعايير الديمقراطية.

التنافس على شرق سوريا

أ/ أحمد مصطفى

باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" التنافس على شرق سوريا "

أحمد مصطفى*

نشرت مجلة "فورين افيرز" مقالاً للكاتب "اندرو تابلر" في ٣ يونيو ٢٠١٧ يتناول فيه اشتداد حدة الصراع بين مختلف أطراف الأزمة السورية على السيطرة على منطقة شرق سوريا، وأهمية تلك المنطقة النسبية بالنسبة لكل طرف.

يقول الكاتب إن التنافس حول السيطرة على منطقة شرق سوريا الحدودية مع العراق قد أشد، ففي ١٨ مايو قامت قوات التحالف الدولي بقصف قافلة عسكرية تابعة لنظام الأسد اقتربت من قاعدة التنف العسكرية وتجاهلت إنذارا وجهته إليها قوات التحالف. أقيمت القاعدة وفقاً لاتفاق روسي أمريكي يهدف لتفادي أي صدام مباشر بين القوات المدعومة روسياً والقوات الأمريكية الموجودة على الأراضي السورية ، جاءت تلك الواقعة بعد أيام من إعلان القاعدة الروسية بمنطقة "الخميم" إنها سوف تدعم قوات النظام السوري التي تسعى للسيطرة على شرق سوريا بهدف فتح طريق بغداد دمشق ومنع القوات المدعومة أمريكياً من إقامة منطقة عازلة على الحدود الشرقية السورية. جاء ذلك أيضاً عقب إعلان الولايات المتحدة في ٩ مايو نيتها تقديم أسلحة ثقيلة لقوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية، وهو الأمر الذي أثار حفيظة تركيا.

تأتي هذه الأحداث في إطار محاربة تنظيم داعش، لكن الحقيقة أن ما يشغل الجميع الآن هو مرحلة ما بعد داعش، يبدو أيضاً أن الاتفاق الأمريكي الروسي الخاص بعدم الصدام على الأراضي السورية يشهد اختباراً حقيقياً مع زيادة الخطر من صدام مباشر بين القوات المدعومة أمريكياً وقوات النظام السوري وربما القوات الروسية أيضاً. ربما يبدو الحل الأمثل لتجنب ذلك هو التركيز على إقامة منطقة "عدم

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

تصعيد" في جنوب سوريا من ناحية تعيد الطرفين إلى المعركة الحقيقية ضد تنظيم داعش ومن ناحية أخرى توقف الطموح الإيراني الخاص بالوصول برياً إلى البحر المتوسط عن طريق سوريا

وفقاً للتقارير الإعلامية فإن الضربة الأمريكية لقافلة نظام الأسد العسكرية ارتبطت بإعلان قاعدة اخميم العسكرية الروسية الذي جاء فيه:

" سوف تشهد الفترة القادمة تعاوناً عسكرياً على مستوى عال بين الحكومتين السورية والعراقية والوحدات التابعة لهم .. وهو الأمر الذي أصبح ممكناً من خلال الخبراء الإيرانيين وبالتعاون مع القاعدة العسكرية الروسية ليخدم ذلك قوات النظام السوري .. بجانب السعي لتأمين طريقاً يربط بين دمشق وبغداد سوف تنافس الحملة العسكرية للقوات السورية قوات المعارضة السورية المسلحة التي تسعى لإقامة منطقة عازلة بمحاذاة مرتفعات الجولان والحدود العراقية والأردنية وذلك بدعم أمريكي "

جاء الاتفاق الروسي الإيراني بدفع قوات النظام السوري نحو الشرق عقب خطوتين أمريكيتين رئيسيتين: الأولى هي الضربة الصاروخية الأمريكية ضد نظام الأسد إبريل الماضي والتي جاء عقب ادعاءات باستخدام النظام السوري لأسلحة كيميائية وهو ما يعد خرقاً للقانون الدولي (اتفاقية الأسلحة النووية التي انضمت إليها سوريا عام ٢٠١٣ في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١١٨)، الخطوة الثانية هي قرار واشنطن الأخير بتقديم دعم بأسلحة ثقيلة لقوات سوريا الديمقراطية لدعم جهودها الهادفة لتحرير الرقة.

مثلت الخطوتان انغماساً أمريكياً في الحرب السورية، بشكل يختلف عن سياسة الرئيس السابق أوباما، اعتمدت استراتيجية أوباما على تقديم الدعم لقوات حماية الشعب الكردية الجناح السوري المنبثق من حزب العمال الكردستاني، ونظراً لأن الحزب العمال الكردستاني هو العدو للدود للحليف الأمريكي وعضو حلف الناتو تركيا، بالإضافة إلى كونه مدرج على قائمة الخارجية الأمريكية للجماعات الإرهابية، سعت إدارة أوباما لإيجاد مظلة مختلفة لتقديم الدعم لقوات حماية الشعب، تمثل ذلك فيما يعرف باسم "قوات سوريا الديمقراطية" والتي شملت قوات حماية الشعب إلا إنها ضمت مقاتلين غير اكراد وسط صفوفها وأرست هدفاً هو محاربة تنظيم داعش في شرق سوريا ومحيط نهر الفرات. كان المنطق الأمريكي وراء ذلك هو إنه بمجرد تحقيق هذه القوات لانتصارات وضمها لمزيد من الأراضي، ستجد دعماً من السوريين السنة والذين يمثلون الغالبية السكانية في منطقة الشرق ووادي الفرات الذي يمثل محور

التمركز الرئيسي لتنظيم داعش والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، مما يعني ان السيطرة على هذه المناطق لا يعني فقط إلى هزيمة تنظيم داعش، لكنه سيمنع عودته مجددا في المستقبل.

على الصعيد العسكري حققت الخطة نجاحاً ملحوظاً، حيث تمكنت قوات سوريا الديمقراطية من تقليص المساحات التي يسيطر عليها تنظيم داعش حول الرقة، ونالت بذلك ثناء وإعجاب القادة العسكريين الأمريكيين، على الصعيد السياسي فقد ظلت هذه القوات ذات غالبية كردية مطلقة، وحتى العناصر المنضمة اليها من غير الأكراد تمثلت في إما سوريين مسيحيين أو سوريين سنة لكن من القبائل البدوية أي ليس من السكان الأصليين لمنطقة وادي الفرات. نخلص من ذلك إلى إنه إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من إقناع قادة "قوات سوريا الديمقراطية" بتقاسم السلطة مع السكان السنة بمنقطة وادي الفرات، فإن قدرة هذه القوات على بسط سيطرتها على الرقة ومنطقة الوادي على الأمد المتوسط والبعيد ستكون صعبه ومهدده.

ادركت كلاً من روسيا وايران أن عدم قدرة قوات حماية الشعب الكردية على الحفاظ على هذه المنطقة بعد طرد تنظيم داعش منها يمثل فرصة ذهبية لقوات الأسد لبسط نفوذها عليها، وعلى مدار الشهور القليلة الماضية قامت طهران وموسكو بتوجيه التشكيل الحكومي الخامس التابع للنظام السوري والذي يتكون من ميليشيات مؤيدة للأسد مدعومة إيرانيا وروسيا نحو الشرق السوري من حلب إلى منبج في شمال سوريا - بما يتقاطع مع المنطقة العازلة التركية شمال حلب- ومن ثم الضغط جنوبا وشرقا بطول الضفة الغربية لنهر الفرات نحو الرقة. منحت هذه الخطة روسيا العديد من الاختيارات: فهي تمكنها من تقديم بديل واقعي لسكان هذه المناطق قد يفضلونه عن القوات الكردية، بالإضافة إلى ذلك يتيح لها الفرصة للتعاون مع القوات الكردية في حال إذا ما عادت الولايات المتحدة إلى التنسيق مع حليفها التقليدي تركيا، أيضا يمكن ذلك من ظهور روسيا بدور المفسد للخطط الأمريكية في المنطقة .

تبدو الخطة الروسية الإيرانية طموحة، إلا انها تعاني من القصور في العديد من النقاط أولها عدم جاهزية قوات النظام السوري للاشتباك والسيطرة على أكثر من جهة في وقت واحد، فسيطرة هذه القوات على جزء من الأراضي يعني بالضرورة عرضتها لخطر خسارة أراضي أخرى، بدا ذلك واضحاً فمع توجه قوات التشكيل الخامس نحو الشرق، تعرضت قوات النظام السوري شمال مدينة حماه لخسائر متتالية رفعت من احتمالية خسارتها للمدينة، هذه المعادلة هي ما دفعت نظام الأسد إلى استخدام الأسلحة الكيماوية

وهو الأمر الذي منح الولايات المتحدة فرصة توجيه ضربه صاروخية لقاعدة الشعيرات والتي حطمت ما يقرب من خمس القوة الجوية السورية.

مع إدراك روسيا وإيران لعدم قدرة قوات النظام على القتال في جهات متعددة في وقت واحد، اتجهوا إلى إنشاء "مناطق عدم تصعيد" يمتنع النظام السوري عن مهاجمتها في مقابل وجود قوات إيرانية وروسية تعمل كضامن ومراقب لعملية وقف إطلاق النار. هذا الاتفاق يعني تقسيم فعلي للأراضي السورية إلا إنه في الوقت ذاته يمنع امتداد النفوذ التركي أو الأردني المتمثل في بعض قوات المعارضة السورية لهذه المناطق. أما الولايات المتحدة فهي تضع المنطقة الجنوبية والتي تشمل درعا والمناطق المتاخمة للجولان كأولوية قصوى لتطبيق مناطق عدم التصعيد، ذلك نظراً لأن هذه المناطق تقطنها قوات المعارضة "الأكثر اعتدالاً" والأكثر قابلية للتحكم، بالإضافة لذلك فإن الوجود الإيراني بهذه الأماكن محدود ومن ثم فقدرتها على إفساد الخطط الأمريكية محدود أيضاً.

إن تأمين منطقة الجنوب السوري لن يؤدي فقط إلى حماية حلفاء الولايات المتحدة (الأردن وإسرائيل) من خطر الجهاديين والنظام السوري على السواء، لكنه أيضاً سيسمح بموطئ قدم لعملية عسكرية محتملة في المستقبل ضد تنظيم داعش شرقاً باتجاه وادي الفرات، كما أن العرب السنة بمنطقة الجنوب والمدعومين من الأردن قد يمثلوا بديلاً محتملاً أو مكماً لقوات سوريا الديمقراطية.

أما الإعلان الروسي عن عمليات مشتركة مع إيران لمساعدة نظام الأسد في التقدم شرقاً في وادي الفرات فقد أكد الشكوك الأمريكية في النية الروسية لمساعدة طهران في تأمين مساحة واسعة من الأراضي تحت سيطرتها المباشرة أو سيطرة حلفائها تبدأ من الأراضي الإيرانية مروراً بأجزاء من العراق وصولاً إلى أجزاء من سوريا ولبنان، وهو ما يسمح لها بنقل وتسليم أسلحة ثقيلة غرباً إلى سوريا ولبنان. بالتأكيد لن يلاقي هذا ترحاباً من باقي دول المنطقة وعلى رأسهم دول الخليج والأردن التي ستزود دعمها لقوات المعارضة السورية المسلحة ما سيزيد من اشتعال الصراع، أيضاً فإن النوايا الروسية الإيرانية قد تؤدي إلى رد فعل من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب الذي تسعى إدارته إلى احتواء الطموح الإيراني التوسعي خارج نطاقها الجغرافي بما في ذلك شرق سوريا.

بالنسبة للولايات المتحدة فإن أفضل طريقة للتعامل مع هذا الأمر هي ترك قوات النظام تستهلك قوتها في الاندفاع نحو منقطة الفرات في حين تتأهب قوات المعارضة للحظة التي يتوقف فيها هذه الاندفاع، والذي سيحدث عاجلاً أم آجلاً نظراً لعدم جاهزية النظام للقتال على عدة جبهات أو السيطرة لفترات طويلة على مساحات شاسعة من الأراضي. يجب على الولايات المتحدة أن تتمسك باتفاق تجنب الصراع مع روسيا والذي يضمن سلامة وأمان منقطة التنف، كما يجب أن تركز على دعم وتركيز جماعات المعارضة ذات الغالبية السنية نظراً لأنها ستكون مقبولة من سكان منطقة الفرات المستهدفة.

أشارت مصادر روسية وسورية إلى نية نظام الأسد السعي للسيطرة على دير الزور في وسط وادي الفرات، وهو ما سيسمح للولايات المتحدة بدعم قوات المعارضة المتجه نحو البوكمال على الحدود العراقية، وهو الأمر الذي سوف يمنح الولايات المتحدة اختيارات أفضل فيما يتعلق بالجنوب السوري كما انه سيدعم تأمين حلفاءها الأردن وإسرائيل وفي الوقت ذاته سيحجم من السعي الإيراني للسيطرة بشكل كامل على طريق بغداد دمشق، كما إنه سيساهم في تقديم الدعم السياسي السني لقوات حماية الديمقراطية ذات الغالبية الكردية وهو الأمر الذي تحتاجه بشده.

من أوباما إلى ترامب:
الاستمرارية والتغيير في سياسة الشرق الأوسط

إعداد: عدنان موسى
باحث في شؤون المغرب العربي

" من أوباما إلى ترامب: الاستمرارية

والتغيير في سياسة الشرق الأوسط "

عدنان موسى^١

نشر معهد دراسات الأمن القومي، دراسة لذي شالوم وكوبي مايكل، في يونيو ٢٠١٧، تناولت أوجه الشبه والاختلاف في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين إدارتي ترامب وأوباما، حيث تحاول الدراسة عقد مقارنة تحليلية بين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لإدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب وسلفه باراك أوباما، من خلال التركيز على قضيتين محورتين، تسوية القضية الإسرائيلية- الفلسطينية، والتهديد الإيراني.

يرى الكاتبان أن الزيارة الأخيرة، التي قام بها الرئيس ترامب إلى الشرق الأوسط، اتسمت بالكثير من التصريحات القوية والعديد من الإنجازات البارزة، وفي حين أن بعض البيانات الرسمية للرئيس ترامب تتشابه مع البيانات التي أدلى بها أوباما، فإن العديد منها يختلف بشكل جذري، لذا فيجب إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الإدارتين لمعرفة أهميتها واحتمالات انعكاسها على السياسات العملية للإدارة الأمريكية الحالية.

التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية

أشارت الدراسة إلى أوجه التشابه بين إدارة ترامب وأوباما في بعض السياسات الخاصة بتسوية القضية الإسرائيلية- الفلسطينية، حيث أكد ترامب، خلال زيارته للشرق الأوسط على عدة نقاط، مثل سلفه، (أ) التزامه الشخصي بتحقيق تسوية اسرائيلية-فلسطينية؛ (ب) الإلتزام بفكره التسوية الشاملة، بدلاً من التوصل إلى تسوية جزئية للتزاع؛ (ج) أهميه وجود إطار إقليمي داعم في تيسير إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية؛ (د) الثقة في جدوى هذه التسوية، علي الرغم من العقبات التي تعترض تحقيقها؛ (هـ) التأكيد

^١ باحث في شئون المغرب العربي

(١) <http://www.al-monitor.com/pulse/home.html>

علي ضرورة أن يتخذ الطرفان قرارات صعبه من أجل التوصل إلى تسويه؛ (و) الاعتقاد بان الجانبين ملتزمان بتحقيق تسويه؛ (ز) الاقتناع بأن التسوية الإسرائيلية-ال فلسطينية ستكون لها آثار بعيدة المدى علي المنطقة بأسرها.

يعتقد الكاتبان أنه من الصعب في هذه المرحلة تقييم ما إذا كان الرئيس ترامب عازماً علي تنفيذ هذه المبادئ، سعياً إلى التوصل إلى تسويه حقيقية، كما يؤكد الباحثان على الاعتبارات التي تسهم في تشكيل سياسة الرئيس، والتي يعتبر أهمها وضعية الرئيس الامريكى الداخلية، وامكانيه تحويل الرأي العام في واشنطن عن المستوي العالي من الانتقادات الموجهة إليه وإلى إدارته.

في مقابل أوجه التشابه بين الإدارة الأمريكية الحالية والسابقة حول القضية الفلسطينية- الإسرائيلية، تشير الدراسة إلى عدة اختلافات بين الإدارتين، فعلي عكس أوباما، امتنع ترامب عن (أ) التحديد المسبق لنتيجة نهائية للمفاوضات المتعلقة بالتسوية؛ (ب) الإلتزام بفكره قيام دولتين؛ (ج) معالجة المخطط الإقليمي الذي تستند إليه التسوية؛ (د) معالجة مسألة المستوطنات في يهودا والسامرة، بالإضافة لذلك، أختلفت رسالة ترامب إلى كلا الجانبين عن تلك الخاصة بباراك أوباما، حيث أشار ترامب إلى ضرورة أن تدخل الأطراف في المفاوضات من أجل تسويه حقيقية، ولكن دون تحديد مسبق لشكلها النهائي.

أشار الكاتبان أيضاً إلى الأختلاف بين الإدارتين الامريكية حول مبرر وجود الدولة الإسرائيلية، ففي الوقت الذي أكد فيه أوباما، في خطابه في القاهرة، علي المحرقة بوصفها أساساً ومبرراً لوجود دوله إسرائيل ، أكد ترامب علي الصلة التاريخية والدينية الأبدية للشعب اليهودي بأرض إسرائيل، يضاف لذلك تركيز إدارة أوباما علي الأمن باعتباره العامل المهيمن والوحيد فيما يتعلق بالتسوية والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي، في مقابل تبني الإدارة الأمريكية الحالية لفكرة التقارب الديني-التاريخي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل كإطار محدد للتسوية.

ربطت الدراسة، كذلك، بين التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية الحالية، فيما يتعلق بتسوية القضية الإسرائيلية- الفلسطينية، وإشارة الرئيس ترامب صراحةً إلى التحريض والدعم المالي والمعنوي من جانب السلطة الفلسطينية للجماعات الارهابيه، بالإضافة إلى ما ذكره دونالد ترامب، في مؤتمر صحفي عقد بحضور الرئيس الفلسطيني أبو مازن، إلى أن السلام لا يمكن أن يتحقق في بيئة يتم فيها التسامح مع

العنف وتمويله. كما أكد علي أن إدارته لن تتغاضي عن أي سياسات للسماح بالإرهاب أو تبريره أو تجاهله، لذا يعتقد الكاتبان أن الإعلان الذي أصدرته السلطة الفلسطينية بوقف دفع الرواتب لأكثر من ٢٠٠ سجيناً من حماس في قطاع غزة، يمثل استجابة إيجابية من قبل السلطة الفلسطينية، مهما كانت محدودة، لمطالب الرئيس الأمريكي، كما شدد ترامب أيضاً علي أن التوصل إلى تسوية يتطلب الإعراف بدور إسرائيل الهام في الشرق الأوسط من جانب دول المنطقة.

التهديد الإيراني

أكد الكاتبان على أن توجهات الرئيس ترامب بشأن القضية الإيرانية تعكس موقفاً مختلفاً تماماً عن موقف أوباما في تلك القضية، فقد أكد ترامب باستمرار معارضته الشديدة للإتفاق النووي الموقع مع إيران، رغم أنه يدرك جيداً صعوبة الانسحاب منه، وأعلن الرئيس ترامب في إعلانه المشترك مع الملك سلمان، في إطار زيارته الأولى للشرق الأوسط، أن الإتفاق النووي مع إيران يحتاج إلى إعادته النظر في بعض بنوده، على الرغم من إعلانه علي أهمية الإنفاذ الصارم لبنود الإتفاق مع إيران.

وتشير الدراسة إلى أن _ وعلي النقيض من سلفه_ الرئيس ترامب أكد أن التهديد الإيراني لا يقتصر علي المسألة النووية؛ بل يتعلق الأمر أيضاً بتورط إيران الهدام في المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديداً لأمن المنطقة والعالم، كما ربط ترامب إيران مباشرةً بالإرهاب العالمي، وأكد على الدور الإيراني في تمويل وتدريب الإرهابيين والمليشيات والجماعات المتطرفة الأخرى التي تنشر الدمار والفوضى في جميع أنحاء المنطقة، كما دعا جميع دول المنطقة إلى التزام بالعمل معاً لعزل النظام القائم في إيران، وحرمانه من المال الذي يمكنه من تمويل الإرهاب.

وركزت الدراسة على مدلولات وتداعيات تصريحات ترامب حول ضرورة تشكيل تحالف إقليمي كأساس للحرب ضد الإرهاب الجهادي ووقف التخريب الإيراني، خاصةً في ظل تعهد ترامب عن توقف إدارته عن الإعزاز إلى بلدان المنطقة بشأن كيفية إداره شؤونها الداخلية، مشيراً إلى أن قضية حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي لا تشكل عقبة أمام التحالف الإقليمي.

الخاتمة

تعكس بيانات الرئيس الأمريكي ترامب خلال زيارته لمنطقة الشرق الأوسط، التزاماً عميقاً بتحقيق تسوية إسرائيلية-فلسطينية، وتحقيقاً لهذه الغاية، يبدي ترامب رغبته في تجنب أخطاء الإدارة السابقة، التي لم تنجح في التوصل إلى تسوية لهذه القضية، وهو يسعى في البداية إلى إعطاء تل أبيب كافة الضمانات، بأن الولايات المتحدة ملتزمة تماماً بتوفير الأمن لها، لتشجيع الحكومة الإسرائيلية على الدخول في المفاوضات، كما تسعى الإدارة الأمريكية الحالية إلى تحقيق التوازن الذي افتقدته الإدارة الأمريكية السابقة، والذي أعطي الكثيرين الشعور بأن معظم الشروط القاسية نحو التسوية كانت موجهة إلى إسرائيل، بينما كان الضغط على الجانب الفلسطيني أكثر اعتدالاً، وأخيراً، تبنى ترامب سياسة مرنة لتحفيز الأطراف للدخول في المفاوضات، حيث لم يحدد مسبقاً نتائج المفاوضات، وترك القرار في أيدي الطرفين، وهو ما يمكن أن ينعكس بالإيجاب على مسار عملية المفاوضات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من السياسات المختلفة التي يتبناها الرئيس ترامب فيما يتعلق بعملية السلام، فمن الصعب فهم أساس إيمانه الراسخ بقدرته على عقد صفقة بين إسرائيل والفلسطينيين، وفي النهاية، ترى الدراسة بأن المواقف الأساسية للجانبين معروفة جيداً، وفي المستقبل المنظور هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تعيق عملية التسوية، وبما أن ترامب يفهم ذلك، فإن هدفه الرئيسي يبدو بالتالي هو تحريك عملية سياسية في سياق إقليمي من أجل إنشاء هيكل أساسي لتحالف إقليمي في الكفاح ضد الإرهاب والخطر الإيراني في المنطقة.

وفي ظل هذه الظروف، من المهم أن تقدم الأطراف مبادرات لتؤكد مدى جدتها في عملية التسوية، بل وتقديم أفكاراً خلاقة من شأنها أن تيسر مسارها، فعلي سبيل المثال، يمكن تقديم الموافقة على تغيير حالة أجزاء المنطقة (ج) ونقلها إلى السيطرة الفلسطينية، ومن شأن هذه المبادرة أن تعزز على الأرجح التنمية الاقتصادية والمدنية الفلسطينية، وأن تيسر حرية الحركة الفلسطينية داخل الضفة الغربية، وأن تمكن السلطة الفلسطينية من إقامة إدارة أكثر فعالية، وسيعكس ذلك أيضاً اعتراف إسرائيل بالأهمية الاستراتيجية لمساعي الرئيس ترامب لإقامة شراكة استراتيجية بين إسرائيل والبلدان العربية، والاستعداد للاضطلاع بالمخاطر اللازمة لتنفيذها.

في النهاية، يمكن القول بأن هناك أوجه تشابه بين الإدارة الأمريكية الحالية والسابقة، تفرضها ثوابت الاستراتيجية الأمريكية التي لا تتغير بتغيير الإدارات المختلفة للبيت الأبيض، بينما هناك العديد من السياسات المختلفة التي تتبناها إدارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، والتي يرجح أن تنعكس على المواقف الرسمية لتلك الإدارة على القضايا المختلفة، وفي مقدمتها قضايا الشرق الأوسط، الذي بدأ يصطبغ بملامح السياسة الأمريكية الحالية، بالتالي هناك فرصة كبيرة للمنطقة بأسرها لحل ملف الإسرائيلي-الفلسطيني، من خلال تسوية حقيقية له، وهو ما ينطبق أيضاً على الفرصة أمام تشكيل كتل إقليمي لمواجهة الخطر الإيراني في المنطقة، خاصةً مع وجود إدارة أمريكية تضع هذه القضية على أولوية أجندتها الخارجية، وتتبنى سياسات مختلفة لحلها، بالإضافة إلى حاجة الرئيس الأمريكي إلى تحقيق إنجاز شخصي له يدعم من موقفه الداخلي وتخفف من الضغوط الحادة على إدارته من قبل الرأي العام الأمريكي.

الترتيبات الأمنية والإستراتيجية الجديدة في سوريا

إعداد: د. طارق فهمي

رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز القومي لدراسات الشرق
الأوسط

" الترتيبات الأمنية والإستراتيجية

الجديدة في سوريا "

د. طارق فهيم^١

- ١- في دراسة لمركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي حول الترتيبات الأمنية والإستراتيجية الجديدة في سوريا، ونشرت علي موقع <http://www.inss.org.il/research/syria> التي أعدها (الباحث أوفيك ريمر، وهو ضابط سابق في جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية(أمان)، وكان يعمل باحثا متخصصا في دائرة سوريا) عرض الباحث رؤية استشرافية بشأن الترتيبات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في سوريا .
- ٢- يمكن الإشارة الي ما جاء في الدراسة علي النحو التالي:

- أ- أن إعادة تشكيل المنطقة التي بدأت قبل ست سنوات، ترتبط بمصالح إسرائيل الاستراتيجية التي ترى أنّ من مصلحتها منع تعزيز قوة ايران وحزب الله، في الشرق الأوسط الجديد، وأنه بالميزان الاستراتيجي، يُعد رحيل الأسد مصلحة إسرائيلية، إذ إن تعزز المحور الراديكالي الذي تقوده إيران ويمر عبر الأسد إلى حزب الله، هو التهديد الأكثر حضورًا على أمن إسرائيل.
- ب- أن تهديد تنظيم داعش كذلك ليس أقل خطورة - لكن ومن دون التقليل من خطورة تنظيم داعش- فإن معالجة محور طهران - بغداد - دمشق - بيروت، يجب أن يحظى بالأولوية الاستراتيجية خاصة مع وضوح نجاح سياسة تجنيد المجتمع الدولي لمواجهة داعش، بل وأيضًا التمكن من وقف تقدمه.
- ج- ضرورة وضع استراتيجية عمل متعددة ضمن تحالف إقليمي - حتى من دون أن يكون معلنًا- مع السعودية ودول الخليج وتركيا والأردن ومصر، إضافةً إلى شراكة مع الولايات المتحدة،

^١ رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

(١) <http://www.al-monitor.com/pulse/home.html>

وأيضاً تفاهم سري مع روسيا إن أمكن مع التأكيد على أن الدول السنية في الشرق الأوسط تجمعها بإسرائيل مصالح متداخلة، في مواجهة المحور المذكور .

د- ذهبت غرفة العمليات السلفية . الإسرائيلية التي خلفت غرفة عملية عمان في ادارة الجبهة الجنوبية، الى نشر المقاتلين على عدة محاور معقدة، الأول في مثلث الموت في كفرناسج ودير العدس، حيث يحتفظ الجيش السوري مع الحرس الثوري الإيراني والمقاومة، بقوة كبيرة لمنع المجموعات المسلحة من السيطرة على عقدة الوصل الاستراتيجية بين ريف درعا والقنيطرة ودمشق، وقطع طرق الإمداد الأقرب للجيش السوري من درعا والقنيطرة نحو دمشق، بالإضافة الى محور مدينة البعث، التي ارسل اليها الجيش السوري تعزيزات ضمن أكثر من الف جندي. وفتحت بشكل متزامن جبهة السرايا، لا سيما السرية الرابعة شمال القنيطرة، وجبهة جباتا الخشب.

هـ- هناك توافقاً كبيراً بين التوجهات الاسرائيلية والإجراءات الأميركية – الخليجية ، وهو ما ستم ترجمته واقعياً من خلال تحقيق منع عملية الربط بين دمشق وبغداد جغرافياً وتالياً بين ايران ولبنان ، اضافة الى محاولة جديدة في اقامة منطقتين انفصالييتين في الشمال الشرقي يحكمها بشكل مباشر الأكراد، ويتم ربطها مستقبلاً مع كردستان العراق ومنطقة اخرى في الجنوب السوري تمتد من القنيطرة غرباً حتى السويداء شرقاً بعمق يصل حتى مشارف ريف دمشق الغربي خاصة مع مواصلة الجيش السوري وحلفاءه بعد الغارة الأميركية تقدمهم باتجاه التنف حيث باتوا يسيطرون على مفرق كبد الذي يبعد عن معبر التنف مسافة ٣٧ كلم، اضافة الى توسيع نطاق العمليات من اتجاه شمال شرق السويداء .

و- إن اتفاق مناطق خفض التصعيد في سوريا يحمل لإسرائيل بعض المخاطر لأنه لا يتضمن حماية مصالحها الأمنية بحكم غياب الدور الأميركي. وفي الوقت ذاته أن هذا الاتفاق قد يمنح إسرائيل فرصة التأثير في الحرب الدائرة في سوريا.

ز- أن إسرائيل حافظت منذ اندلاع تلك الحرب على سياسة عدم التدخل في تطوراتها الساخنة، باستثناء قيامها بشن هجمات للحيلولة دون إيصال أسلحة متطورة لحزب الله في لبنان لكن اتفاق مناطق خفض التصعيد الأخير قد يدفعها لإعادة النظر في هذه السياسة مجدداً، لأن هذا الاتفاق يشكل من وجهة نظرها خطوة إضافية في صياغة مستقبل سوريا.

ح- إن الاتفاق تمت صياغته في ظل غياب واضح لدور الولايات المتحدة، وظهور جلي لدور روسيا وإيران وتركيا، مما يعني أنه لم يتضمن المصالح الإسرائيلية وأن الاتفاق يوفر لإيران موقعا رسميا معترفا به داخل سوريا، ويمنحها شرعية لوجودها العسكري، في موقف يتناقض كليا مع الخطوط الحمراء التي وضعتها واشنطن وتل أبيب أما على الصعيد المحلي، فإن الاتفاق قد يوفر للنظام السوري فرصة العودة للمناطق الحدودية المحاذية لإسرائيل، ما يعني إفساح المجال للقوات المعادية لها للاقتراب من حدودها، وإشغال القوات الإسرائيلية بهذه المناطق التي تشهد هدوءا منذ سنوات طويلة.

٣- أوصت الدراسة الحكومة الاسرائيلية بعدة توصيات مهمة منها ما يلي :

أولاً: تشجيع الخطوات السياسية ضدّ نظام الأسد والمساعدة على تقديم عدد من المسؤولين إلى المحاكم الدولية بشأن دورهم في الحرب، ويمكن لإسرائيل أن تساهم في ذلك عبر توفير معطيات ومعلومات في هذا الشأن .

ثانيا: الدخول في حوار مع الولايات المتحدة بشأن استهداف الركائز الأساسية لنظام الأسد في سوريا، البنية التحتية والقدرات الرئيسية.

ثالثا: من المهم أن تبدو إسرائيل أن لديها مبادئ أخلاقية، وتقدم على أعمال عسكرية محدودة، تعتمد إلى تدمير المروحيات التي تلقي بالبراميل المتفجرة، إجراء كهذا سيؤدي إلى إرسال رسالة جيدة، كما يمكن تنفيذ هذا العمل العسكري من دون الدخول في معركة جوية على نطاق واسع.

رابعا: مواجهة تهديد تنظيم داعش في منطقة جنوب الجولان، مثل شهداء اليرموك، وهكذا بإمكان إسرائيل أن تثبت أنه يمكن محاربة الأسد في موازاة محاربة تنظيم داعش.

خامسا: العمل على تحقيق استقرار إنساني في جنوب سوريا ، من خلال التأكيد على حفظ المصالح الاستراتيجية لروسيا في الشمال السوري.

سادساً: تشجيع الخطوات العربيّة ضدّ حزب الله وإيران، وتقديم الدعم لها بصورة جيدة .

سابعاً : تقوم إسرائيل بمنع وقوع السيناريوهات السيئة بالنسبة لها، وذلك بالعمل على عدة مسارات: إبداء حسم أكبر تجاه روسيا وتفعيل قواتها العسكرية في المنطقة بموازاة الجهود الروسية، وثانيهما تعزيز دور الولايات المتحدة والأردن ودول الخليج لإبداء تدخل أكبر في المباحثات الإستراتيجية حول الأزمة السورية، بالإضافة إلي فرض احترام الخطوط الحمراء التي أعلنتها إسرائيل منذ اندلاع الحرب السورية، وهي منع وجود أي قوات إيرانية أو تابعة لحزب الله جنوب غرب سوريا، خاصة في هضبة الجولان وإذا كانت تركيا قد حفظت مصالحها الأمنية والإستراتيجية في شمال سوريا، فلا بد لإسرائيل والأردن من أن تضمننا مصالحهما في جنوبها ويتضمن هذا المسار منع استخدام الأجواء والأراضي السورية لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية لحزب الله.

ثامناً : ضرورة العمل على وجود اتفاق بين الدول المجاورة لسوريا في أي اتفاق يخص صورتها المستقبلية، وأنه إذا كانت تركيا قد حفظت مصالحها الأمنية والإستراتيجية بشمال سوريا، فلا بد لإسرائيل والأردن من أن تضمننا مصالحهما في جنوبها، وتفعيل صلاحيات قوات الأمم المتحدة للحفاظ على وقف إطلاق النار في هضبة الجولان.

التعليق :

يمكن الإشارة إلي عدد من الملاحظات علي هذه الدراسة علي النحو التالي :

أ- حددت اسرائيل هدفها من التعامل مع التطورات السورية بعدة أمور الأول: عدم نقل اسلحة متقدمة من سوريا الي لبنان ، وهو ما أقره وزير الدفاع أفيجدور ليبرمان بان القوات الاسرائيلية ستدمر بطاريات الدفاع السورية بالكامل ، وأن اسرائيل لن تتوقف عن قصف أهداف في سوريا كلما استدعت الضرورة ، الثاني: أنه لا مصلحة اسرائيلية في التدخل في الحرب السورية ولا ضد الرئيس بشار الأسد علي الأقل في الوقت الراهن الثالث: ليس لإسرائيل مصلحة في الاصطدام مع روسيا التي منحت الجيش السوري إمكانيات وقدرات ، بدليل أن الرد السوري علي بعض الهجمات الاسرائيلية ، واستهدف منطقة غور الاردن ، وكان يمكن أن يوقع عدد كبير من القتلى لولا الدفاعات الإسرائيلية ، وقد أثارت مصادر إيرانية مسألة عدم تفعيل نظام الدفاع

الروسي لحماية المجال الجوي السوري إثناء القصف الاسرائيلي علي سوريا ، وطرحت تساؤلا حول ما إذا كان الجانب الروسي ربما يكون قد قدم رموز الدفاعات الجوية لإسرائيل سرا.

ب- تأكيد المصادر الاسرائيلية الرسمية -وعلى لسان رئيس الوزراء الاسرائيلي نتانياهو -على أن روسيا لم تضع قيودا جديدة تتعلق بسياسة اسرائيل المتعلقة بقصف أهداف في سوريا وإعلان النظام السوري في المقابل بأن روسيا يمكن أن تلعب دورا مهما بين سوريا واسرائيل ، وبالتالي فإن الموقف السوري يتعلق بإمكانية أن تلعب روسيا دورا لمنع اسرائيل من مهاجمة سوريا مرة أخرى في المدى المنظور.

ج- يمكن القول أن اسرائيل وبرغم هجماتها المتكررة على سوريا والرد السوري لأول مرة بشكل مرحلة جديدة من المواجهة المحتملة، والتي ستتطور بشكل جديد برغم التأكيد على أن اسرائيل ليست معنية بتصعيد الازواج الاستراتيجية، لكنها ستستمر في ردها وفق ما حددته من خطوط حمراء بهدف منع حزب الله من امتلاك وسائل متطورة.

د- ستجواب إسرائيل مع الطرح الأمريكي بتشكيل حلف استخباراتي عسكري يجمع الولايات المتحدة واسرائيل مع الدول العربية المعتدلة لمواجهة إيران وحزب الله، ويشار في هذا السياق إلى أن قرار دول الخليج في مارس ٢٠١٦ باعتبار حزب الله منظمة ارهابية قد يمنح اسرائيل مشروعية لضرب الحزب ومراكز تواجد.

هـ- أن التفكير الاسرائيلي الراهن ازاء القبول بفكرة المناطق الآمنة يرتبط فعليا بمسعي اسرائيل لاقامة مناطق فاصلة علي طول الحدود السورية الاسرائيلية في الجولان ، وهو ما يمكن أن يؤمن اسرائيل من الداخل ويقيد أي حركة خارجية تقترب من مناطق الحدود ، وإن كان هذا المخطط مرتبط فعليا بالتسوية السلمية المحتملة في سوريا أي ان الامر مرتبط بتخطيط مستقبلي لما ستمضي إليه الازواج في سوريا .

و- أن الوجود العسكري الدائم لإيران في سوريا من شأنه أن يجبر إسرائيل على تعزيز قواعدها و قوتها في الجولان و الجليل ، ما يشكل عبئا إقتصاديا عليها حتى دون إطلاق صاروخ واحدا مشددا على أنه يجب على الولايات المتحدة العمل بجانب دول المنطقة لمنع إيران من تشكيل جبهة خلال العراق ولبنان و سوريا.

ز- أن إسرائيل ترى نفسها غير معنية بمناطق تخفيف التصعيد في سوريا ولن تتقيّد بها لأنها ليست طرفاً فيها ومن ثم فإن إسرائيل ستواصل هجماتها رغم الإعلان عن حظر الطيران في مناطق تخفيض التصعيد الأربع، كما تقرر في اتفاق الجهات الضامنة (روسيا وإيران وتركيا) وانطلاقاً من أن إسرائيل لن تلتزم بها وستواصل هجماتها ، حيث أن روسيا تدرك جيداً ماهية الخطوط الاستراتيجية التي رسمتها إسرائيل في سوريا .

ح- ستستغل إسرائيل التحضيرات لتنفيذ فكرة المنطقة الآمنة بإنشاء وتجهيز قوّة مسلحة تابعة لها في منطقة القنيطرة أي إنها تنوي إنشاء شريط حدودي على شاكلة الذي أنشأته في جنوب لبنان ويضمن عدم وصول الجيش السوري أو حلفائه إلى الحدود.

ط- أن إسرائيل، وبتنسيق مع الأردن، ستضغط على الجيش السوري وحلفائه ناحية الجولان بالتوازي مع ضغط المسلحين من ناحية جنوبي درعا، حيث تري إسرائيل أن المكاسب التي كانت عاجزة عن تحقيقها سابقاً أصبحت متوافرة في الوقت الراهن في ظل سيطرة المسلحين. سواء من الفصائل الجنوبية أو داعش على أغلب الحدود السورية. الإسرائيلية...

**تقرير مجموعه عمل مستقبل العراق
تحقيق استقرار طويل المدى لهزيمة داعش**

إعداد: مروة وحيد

رئيس وحدة الدراسات الإيرانية والعراقية
بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" تقرير مجموعه عمل مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لهزيمة داعش" مروة وحيد *

مقدمه:

أصدرت مجموعه عمل مستقبل العراق التابعة لمجلس الاطلنطي، دراسة حول "مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش"، في مايو ٢٠١٧، والذي قام بإعداد مجموعه من المستشارين والخبراء والباحثين، في مجال السياسة العراقية، حيث تم تناول العديد من المحاور ومنها كيفية استعادة العراق لكافة أراضيه من قبضة تنظيم داعش، وما هي أسس ومعايير حماية مصالح الامن القومي الأمريكي في العراق علي المدى الطويل، وذلك من خلال اتخاذ عدد من الخطوات سواء كانت سياسية أو امنية أو اقتصادية ليستعيد العراق مصادر قوته واستقراره، حيث شهد العراق، ما يزال يشهد حالة من الاضطراب المدني والممارسات الطائفية، مما أفسح المجال أمام الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش للظهور والتمدد بما أصبح أحد أهم مصادر تهديد للأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر، وعلي الرغم من أن القوة العسكرية يمكنها أن تحد من قدرة الجماعات الإرهابية، إلا أنها لا تستطيع القضاء على الأسباب الكامنة وراء ظهور هذه الجماعات، حيث ان هذا الامر يتطلب حكومة فعالة رشيدة لديها قدرة علي الاستجابة لمطالب كافة مكونات المجتمع وهو ما يمكنها من معالجة الأسباب الجذرية لنشأة فكر التطرف، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تشارك في برنامج بناء الأمة على نطاق أوسع، بل يجب على الأرجح أن تدعم التقدم المحرز في البرامج التشريعية الرئيسية ومبادرات الإصلاح، التي تعالج المظالم العراقية بشكل مباشر.

أولاً: مصالح الامن القومي الأمريكي في العراق:

تأرجحت السياسة الامريكية تجاه العراق بين التدخل الواضح وبين فك الارتباط والانسحاب، فعندما انسحبت الولايات المتحدة من العراق في ٢٠١١، خفضت برامج التدريب وابتعدت عن الدخول في

* رئيس وحدة الدراسات الإيرانية والعراقية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

المصالحات المدنية والعسكرية، وهو ما دفع إدارة الرئيس ترامب الي إعادة تقييم شامل لمصالح الامن القومي الأمريكي في العراق، وذلك من خلال عدد من النقاط يمطكن استعراضها في التالي:

١- مكافحة الإرهاب والتطرف من خلال الإصلاح والبناء:

على الرغم من إعطاء الولايات المتحدة الأولوية في المرحلة الحالية لمحاربة تنظيم داعش للقضاء عليه، الا ان الإدارة الأمريكية تدرك ان الحفاظ على مصالح الأمن القومي الأمريكي لن تكون فقط بالنجاح في معركتها ضد التطرف، ولكن الأهم في معالجة جذور وأسباب انتشار الفكر المتطرف داخل المجتمع العراقي بما وفر البيئة الحاضنة للجماعات الإرهابية، ولذلك فان الإدارة الامريكية يمكن ان تضع علي قائمة أولوياتها في العراق الغلب علي فشل الدولة العراقية في كسب ثقة ودعم قطاعات واسعه من الشعب العراقي، وهو ما يجعل البرامج التشريعية الرئيسية ومبادرات الإصلاح جزءاً حيوياً من جهد شامل لمكافحة التطرف، ليكون تحقيق هذا الامر برعاية دولية أمريكية للمساعدة في صياغة اتفاق جديد لتقاسم السلطة والانتقال الي حكومة فاعلة.

كما يمكن للولايات المتحدة ان تتعاون مع العراق من اجل مواجهة الجريمة المالية المنظمة وتمويل الإرهاب من خلال التقنية المقدمة من جانب وزارة الخزانة الامريكية بالإضافة الي التعاون مع البنك المركزي العراقي لإنجاح عملية تفكيك شبكات تمويل الإرهاب بما فيها اعتراض مراكز تبادل الأموال غير المشروعة مثل العملية الامريكية العراقية المشتركة لتفكيك شبكة سلسله السحاب لتبادل الأموال في ديسمبر ٢٠١٦.

٢- الحد من عدم الاستقرار الإقليمي:

لقد تحول العراق على مدار السنوات القليلة الماضية الي قوة مزعزة للأمن والاستقرار في المنطقة، نظرا لوجود مساحات واسعه غير خاضعه للسلطات العراقية مما أعطي عمقاً استراتيجياً لشبكات الاجرام والمتمردين والمتطرفين في دول الجوار، وأبرز دليل علي ذلك استفادة بعض الفصائل المتطرفة في سوريا من هذا الوضع بما في ذلك تنظيم داعش.

كما يؤثر انعدام الامن على التدفقات التجارية حيث توقفت التجارة العبرة للحدود والتي تعبر حيوية بالنسبة لعدد من دول الجوار كالأردن، وهو ما يعرقل مشاريع الاستثمار والتنمية التي يمكن ان تسهم في

تعزير الثروة والعمالة والاستقرار في المنطقة، لذلك فان إعادة طرق التجارة الرئيسية بين الأردن والعراق إلى العمل، سيساعد على تعزير الاقتصاد الأردني، وبالتالي استقرار هذا الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة.

والنقطة الأكثر أهمية في هذا السياق، تتعلق بالدور الإيراني المتزايد في العراق، حيث ان إيران تعتبر العراق خط دفاعها الأول، وهو ما دفع إيران الي السيطرة الكاملة على العملية السياسية في العراق، وكذلك الي تفويض القوة العسكرية في العراق، ولذلك فان مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط بدأت تهددها الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها إيران، والتي تزيد من حدة التوترات الطائفية وتزيد من ناحية اخري انتشار الفكر المتطرف.

٣- ضمان التدفق الحر للنفط والغاز:

يعد العراق رابع منتج للنفط علي مستوي العالم، حيث انه يضح قرابه ٤,٥ مليون برميل يومياً، ومن شأن عدم الاستقرار في العراق انه يقلل من انتاج النفط، وهو ما سيؤدي الي احداث هزة في أسواق النفط، مما يضر بالاقتصاد العالمي، وبالتالي فان افضل طريقة لضمان التدفق الحر للنفط والغاز من العراق الي الأسواق العالمية هي دعم الحكومة العراقية في جهودها الرامية الي الحكم بشكل فعال بما يحقق الاستقرار والتقليل من الاعتماد علي واردات الغاز الإيرانية، بالتالي ان توفير إمكانيات وضبط اقتصاديات تصدير النفط والغاز في العراق وتحديث اقتصاده، يمكن أن يطلق محركاً جديداً وقوياً للنمو الاقتصادي الإقليمي والعالمي، مما قد يقوض من نفوذ الأيديولوجية المتطرفة بين الشباب في الشرق الأوسط.

فمن الضروري أيضا ان تواصل الحكومة العراقية إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع النفط والغاز والعمل على تعظيم كفاءة المؤسسات التي تتعامل مع الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع.

ولذلك على الولايات المتحدة ان تشجع التعاون الاقتصادي بصورة أكبر بين كل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، كما يجب على الولايات المتحدة ان تساعد العراق في تصميم برنامج لمقايضة الديون بالملكية من اجل تشجيع الاستثمارات الخليجية والسعودية في مشاريع البنية التحتية بعد عملية تحرير الموصل.

٤- تعزيز الاندماج عبر الخطوط الطائفية:

تمكن تنظيم داعش من الاستيلاء على ثلث الأراضي العراقية في ٢٠١٤، بسبب حالة الاحتقان التي تملكها المكونات السنية في العراق طوال فترة حكم نوري المالكي رئيس الوزراء السابق، ولذلك فإن الحكومة العراقية أصبحت الآن في حالة ملحة لمعالجة التصورات السنية بشأن التهميش والحرمان، خاصة في ظل مخاوف وقلق العديد من السنة إزاء تصاعد القوي شبه العسكرية الشيعية أو ما أطلق عليه قوات الحشد الشعبي وهي المجموعات المدعومة من إيران بشكل أساسي والتي أصبحت جزءاً قانونياً من البنية الأساسية للأمن العراقي في ظل انتشار عمليات القتل خارج القانون ونهب وحرق منازل للسنة، وهو ما يجعل هذا الملف ضمن اهم الملفات المطروحة عقب تحرير الموصل بالكامل.

لذلك فيجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتعامل مع هذا الملف بأن يدار الأمن المحلي من قبل الشرطة المحلية على أن تكون معينه من قبل المناطق المحلية وبالتعاون الوثيق مع وحدات مكافحة الإرهاب وأجهزة الاستخبارات، ومن هذا المنطلق يمكن ان تستفيد تلك القوات المحلية من المشاركة في بعثات التدريب والتجهيز التي يقدمها المجتمع الدولي، ويمكن لقوات الشرطة المدربة وذات الجذور المحلية ان تصبح أولى وافضل خطوط الدفاع ضد أي امتدادات لتنظيم داعش في المستقبل، وكذلك العمل على تعزيز قدرات الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والمحلية، والبدء في إصلاح الإجراءات القضائية من خلال وضع معايير واضحة قائمة على الأدلة والتي يجب ان تنطبق على الافراد الذين يتم ادراجهم في قائمة المشتبه في كونهم انصار تنظيم داعش، حتى لا يتعرض السنة للاعتقال التعسفي.

٥- الاستقرار والمصالحة وإعادة الاعمار:

ان استمرار انتشار الفقر والمرض والتهميش في المناطق المحررة من قبضة التنظيم فان ذلك يعني توليد جيل جديد من المتطرفين، ولذلك فان سرعة البدء بعملية إعادة الاعمار تعد خط الدفاع الأول، وهو ما ادي الي ارتفاع المطالب بضرورة إزالة الألغام وإعادة البنية التحتية الأساسية برعاية دولية من خلال مرفق التمويل التابع للأمم المتحدة، وكذلك اهمية ان تواصل الولايات المتحدة تشجيع المنح التي تهدف الي استقرار العراق، ففي ابريل ٢٠١٦ تم افتتاح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤسسة للتمويل لتحقيق

الاستقرار، ، كما أعلن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي انه يحتاج الي ٣٠٠ مليون دولار إضافية من اجل تحسين عملية إعادة الاعمار في ٢٠١٧.

٦- الإبقاء على تدريب القوات العراقية

لن تنتهي التهديدات الأمنية التي يواجهها العراق بمجرد إخراج تنظيم داعش من الموصل، وبالتالي ففوات الأمن العراقية تحتاج أن تكون مستعدة للدفاع طويل المدى عن الأراضي العراقية ضد تجدد حركات التطرف العنيف. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الحفاظ على عدد مناسب من القوات الأمريكية في العراق بعد تحرير الموصل، وكذلك عن طريق الاضطلاع بمهمة طويلة الأجل، هدفها تقديم المشورة وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية.

بالتالي من المفيد، ان تتضمن مهمة التدريب تقديم المشورة الفعالة ودمج المستشارين الأمريكيين علي المستوى التشغيلي في الوحدات الرئيسية في العديد من المواقع بما فيها المناطق غير المستقرة، كما سيتيح التدريب جمع المعلومات الاستخباراتية، ووضع الاستراتيجيات والاهداف، بالإضافة الي تشجيع الولايات المتحدة للدول الشريكة في التحالف الدولي علي القيام بدور قيادي في تدريب الشرطة الاتحادية كما يفعل الايطاليون، في مجالات كثيرة ومنها معاملة السجناء.

ومن المجالات ذات الأولوية في هذا الخصوص، تعزيز قدرة المخابرات العراقية بعد ان عانت طويلا عقب الانسحاب الأمريكي من العراق في ٢٠١١، نظراً لبذل مزيد من الجهد من اجل اختراق الجماعات والشبكات الإرهابية، وهو ما كان يقابله العديد من الصعوبات نظرا لحاجة الضباط الي التدريب الكثيف والحصول علي مهارات إجراء عملية اختراق طويلة الأمد داخل المنظمات المتطرفة، وسيزداد هذا الامر أهمية مع تراجع تنظيم داعش وتحوله الي تمرد خفي لتكون أولوية المؤسسات السياسية العراقية منع الهجمات الانتحارية التي يشنها التنظيم علي المدنيين بمختلف المدن العراقية، ولذلك فيتعين علي الإدارة الأمريكية ان تنتهز الفرصة لمساعدة العراقيين علي استخدام المعلومات الاستخباراتية بشكل فعال لمواجهة هذا التطور المستقبلي

٧- الوساطة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان

من شأن أي نزاع عسكري بين بغداد وحكومة إقليم كردستان أن يقوض بشكل خطير الجهود الأمريكية الرامية إلى إلحاق هزيمة دائمة بالتطرف في العراق، لذلك يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في الوساطة حسبما يقتضي الأمر بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، حيث أنهما يتعاملان مع قضايا معقدة مثل الأراضي المتنازع عليها والنفط وعائداته والأمن والاستقلال الكردي، لذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تزيد من دعمها لتدخل الأمم المتحدة في مثل هذه الوساطة، وكذلك تزيد من تشجيع التعاون بين حكومة الإقليم وحكومة المركز في بغداد من خلال دعم مشاريع البنية التحتية المشتركة في المناطق المتنازع عليها التي تخدم الاحتياجات المحلية.

واهمية ان تستمر الولايات المتحدة وشركائها في إعادة صفقة تقاسم العائدات بين أربيل وبغداد، كما يمكن للإدارة الأمريكية ان تشجع حكومة إقليم كردستان العراق على حساب قيمة الصادرات المستقلة وذلك مقارنة بالتحويلات الاتحادية. وقد نجحت جهود الوساطة الأمريكية بصورة نسبية في أغسطس ٢٠١٦ حينما توصل الحزب الديموقراطي الكردستاني الي اتفاق مع بغداد لاستئناف انتاج حقول النفط الثلاثة في كركوك والتي تديرها شركة نفط الشمال التابعة للدولة العراقية، كما تم تعديل هذا الاتفاق بعد ان توصلت بغداد الي اتفاق مع منظمة الأوبك لخفض انتاج البترول ليتم نقل حصة بغداد الي مصافي النفط الكردية لتوفير الكهرباء للسكان المحليين بدلا من تصديرها عبر شركة تسويق النفط التابعة للدولة.

وهنا يبرز الدور الأمريكي من خلال الضغط على الطرفين من اجل إيجاد تسوية مستدامة وهو ما يتطلب اعتراف بغداد بواقع استمرار صادرات النفط الكردية المستقلة وهو امر له أهمية رمزية عند حكومة كردستان، علاوة علي ان استعادة التحويلات المالية من بغداد يتطلب من حكومة إقليم كردستان ان تبذل جهداً واعياً لوضع نفسها كشريك مساهم داخل الدولة العراقية وذلك علي المدى القصير علي الأقل.

ثانياً: تعظيم أفاق النجاح:

لا يمكن أن تنجح الولايات المتحدة في العراق إلا بدعم من الحكومة العراقية والشعب العراقي، وبالتالي يجب أن تكون هناك استراتيجية معززة للدبلوماسية العامة في العراق لتوعية السكان بأن الولايات المتحدة تسعى لدعم الاستقرار والنمو في البلاد، ففي الوقت الحاضر، تعتبر الدعاية الإيرانية أكثر فعالية بكثير من الجهود الأمريكية، وهو ما يتطلب اتباع عدد من الخطوات التالية:

- ١- ضمان دعم مخصص من البيت الأبيض، فمن الضروري أن يكون الرئيس ترامب ومستشاره لشؤون الأمن القومي معنيين تماماً باستراتيجية تركز على الحكم في العراق، ويتعين على البيت الأبيض أن يظل شريكاً مباشراً للعراق، بدلاً من اختزال الأمر في مبعوث خاص.
- ٢- التشاور مع الكونجرس، ينبغي التشاور مع الكونجرس الأمريكي بشكل كامل في إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية، فمن خلال تبني عملية شاملة، وتعد رسالة ٢٠ مارس ٢٠١٧ من قبل مجموعة حزبية من أعضاء مجلس الشيوخ بقيادة رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس بوب كوركر، بمثابة منصة ممتازة ليتم من خلالها بناء استراتيجية انخراط طويلة الأجل.
- ٣- إشراك الشعب الأمريكي، سيكون من المهم التوضيح للشعب الأمريكي أن الجهود الأمريكية المستقبلية في العراق لا تمثل عودة إلى أيام بناء الأمم، فبدلاً من ذلك يجب أن تفسر الاستراتيجية باعتبارها مشاركة استراتيجية، بهدف حماية المصالح الأمنية الأمريكية.
- ٤- الحفاظ على نهج متعدد الأطراف، وذلك من خلال الاعتماد على التحالف ضد تنظيم داعش من أجل تطوير شراكة مستقرة ومستمرة بين العراق والمجتمع الدولي، فمن الضروري البناء على قوة الانخراط الأوروبي من حيث المشاركة في التكاليف، وتقسيم المسؤوليات، وتحسين معالجة القضايا والمناطق الحساسة التي لا يتم رؤية دور الولايات المتحدة فيها محايداً. وكذلك من الضروري إقناع مجلس التعاون الخليجي بالانخراط بشكل أكثر إيجابية مع العراق.
- ٥- نظرة طويلة المدى، من خلال قياس النجاح بناءً على الحكم وليس عبر المؤشرات العسكرية، يمكن لإدارة ترامب أن تضمن أنها على طريق إلحاق هزيمة حقيقية ودائمة بحركات التطرف

والارهاب في العراق، وسيستغرق النجاح سنوات بدلاً من شهر، ولكنه سيكون نجاحاً جدياً
بمجرد تحقيقه.

داعش بين الاستمرارية والتغيير

إعداد: محمد حسن

باحث مساعد بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" داعش بين الاستمرارية والتغيير "

محمد حسن *

أعد الكاتب كولين كلارك^١ تقريرًا في مؤسسة راند في مايو ٢٠١٧ حول مستقبل داعش وبعنوان " داعش بين الاستمرارية والتغيير "^٢. وهو ما يتناول فيه بصفة عامة عوامل تراجع داعش وهزيمتها، ثم عوامل تساعد على استمرار داعش كجماعة إرهابية، ثم وضع سيناريوهات لمستقبل هذا التنظيم.

بدأ الكاتب بالتأكيد على أنه هناك مدرستان بخصوص التهديدات الناجمة عن داعش في سوريا والعراق، ويقول بعض الخبراء إن المجموعة قد هزمت تقريبًا لأنها تكافح من أجل الاستمرار في الموصل، وتستعد لحرب لا مفر منها من أجل عاصمتها في الرقة "سوريا". بينما يرى محللون آخرون أن داعش لا يقهر، متجهة إلى إحداث الفوضى في الشرق الأوسط خلال العقد القادم وما بعده. ويؤكد الكاتب على الرغم من أن هذه الأفكار مختلفة إلا أنها صحيحة وتكمل بعضها البعض، وهو ما يعكس لماذا تعتبر داعش خصم فريد وجماعة إرهابية لديها تكتيكات وأساليب يصعب مقاومتها. ثم انتقل إلى وضع سيناريوهات لمستقبل داعش على المدى القصير والبعيد.

أولاً النهاية تكون قريبة:

على مدار العام الماضي، فقدت داعش نسبة كبيرة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها في سوريا والعراق وأماكن أخرى، بما فيها شبه جزيرة سيناء في مصر، وليبيا، ونيجيريا، وهو ما أدى إلى ضعف الموارد المالية للتنظيم.

* باحث مساعد بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

^١ كولين كلارك " هو باحث بمؤسسة راند ، ودكتور بالعلوم السياسية بجامعة كارنيجي ميلون ، ويركز على مواضيع الإرهاب والعنف السياسي والتمرد ، وهو زميل لمركز مكافحة الإرهاب .
^٢ وقد تم الاعتماد في عرض هذا التقرير على :

- Colin P. Clarke, ISIS: Weakened but Still Potent, **RAND Corporation** , 15May.2017, available at : <http://www.cfr.org/israel/big-deal/p38833>.
- Colin P. Clarke, Can the Islamic State Survive Financially?, **RAND Corporation**,27 May.2017, available at : <https://www.lawfareblog.com/can-islamic-state-survive-financially>
- Colin P. Clarke, ISIS: Weakened but Still Potent, **The National Interest** , june.2017, available at : <http://nationalinterest.org/feature/what-happens-after-isis-goes-underground-20881?page=show>

فبعد أن استولى تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل في صيف عام ٢٠١٤، أصبح يتمتع بكونه "أغنى جماعة إرهابية في العالم". لكن هذا التمييز قد ذهب بعدما استهدفت الولايات المتحدة وحلفاؤها بقوة موارد الدولة الإسلامية، وتم احراز تقدم كبير في ذلك، حيث في أواخر عام ٢٠١٥ ونهاية عام ٢٠١٦، ضربت طائرات التحالف ١٢٠٠ ناقلة نفط تابعة للدولة الإسلامية. ودمرت غارة واحدة ١٦٨ مركبة في ديسمبر في سوريا. وذكر مسؤول كبير بوزارة الخزانة الأمريكية أن عائدات الدولة الإسلامية النفطية قد انخفضت إلى النصف تقريبا، من حوالي ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ما يقدر بنحو ٢٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

وقد أدى فقدان الأراضي والسيطرة المباشرة على سكان الحضر إلى تقلص القاعدة الضريبية للدولة الإسلامية وخفض فرص الابتزاز التي أدت أيضا إلى التضيق على المنظمة ماليا، وهو ما انعكس على مرتبات مقاتليها، مما قلل من الروح المعنوية وتخلّى عدد كبير من مقاتلي داعش عنها. وهو ما جعل التنظيم في وضع صعب، لأنه عندما أعلن أبو بكر البغدادي الخلافة في يونيو ٢٠١٤، فإنه سعى إلى إقامة دولة إسلامية تحكم المسلمين في مناطق واسعة، بدءا من العراق وسوريا، والتوسع في أماكن أخرى في العالم الإسلامي. وطموحاته لبناء الدولة والجهاد متعدد الجوانب تتطلب من المجموعة أن تنفق جزءا من ميزانيتها على الإدارة، ومرتبات المقاتلين، والخدمات الأساسية، والأسلحة والذخائر. ومع ذلك، وكما تظهر الدفاتر المالية التي تم الحصول عليها، فإن قادة الدولة الإسلامية يرصدون بعناية إنفاق المجموعة ويخافون من خفض التكاليف للحفاظ على ميزانية متوازنة.

على الرغم من استخدام داعش لشبكة الإنترنت والإعلام الجديد لدعم عملياتها الإرهابية ونشر الدعاية إلا أن هذا الفضاء قد شكل أيضا نقاط ضعف لها، حيث على سبيل المثال، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها حصلت على كلمات المرور لحسابات داعش، وحظرت الدعاية البارزة في العام الماضي وهو ما سيفتح آفاقًا جديدة للتعاون في المجال الإلكتروني في مواجهة داعش في النمو وتعطيل أنشطتها، وحتى تجد داعش أن تحريك أنشطتها تحت الأرض والانترنت أصبح أكثر صعوبة مما كان عليه قبل بضع سنوات فقط.

بالإضافة إلى مقتل أو القبض على عدد كبير جدا من قادتها مثل " أبو عبدالرحمن " ، المساعد للقائد أبو بكر البغدادي ، وكذلك مجموعة كبيرة من المخططين للعمليات الخارجية ، وتراجع شعبيتها في العالم الإسلامي ، وهو ما أشار إليه جون هورجان ، الخبير في مجال الإرهاب بجامعة جورجيا ، بأن داعش

أصبحت تعتمد على الأجيال القديمة في تنفيذ عملياتها ، وهو ما يعتبر علامة على اليأس في عدم القدرة على تجنيد شباب جدد

ويؤكد الكاتب على أن كل هذه الأسباب تجعلنا نقول بأن حلم داعش بتقديم نفسها كجماعة تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي وتدعى نفسها انها دولة خلافة للمسلمين يقترب من النهاية، ولكن يجعلها تنتقل إلى استراتيجيات جديدة للحفاظ على بقائها، ومن ثم انتقلت من التمرد والعصيان إلى تشكيل ما يسمى بـ "الذئاب المنفردة" الغير ظاهرة والغير مركزية لأنها تعتمد على تنفيذ الهجمات بطريقة منفردة، ومن ثم تأتي أهمية أفكار أنصار المدرسة الثانية (عوامل استمرار داعش).

ثانيًا استمرارية داعش:

يؤكد أنصار هذه المدرسة بأنه على الرغم من فقدان داعش للعديد من الأراضي في سوريا والعراق، وتراجع قدراتها على تجنيد الشباب، فإنها ستظل قادرة على أن تشكل تحديا هائلا للأمن الدولي. وستستمر عملياتها الإعلامية دون انقطاع بل وقد تزداد، ولكي تقوم بهذا فإنها ستلجأ إلى:

أ- استراتيجية الذئاب المنفردة:

سعى داعش إلى الاحتفاظ بالقدرة على شن هجمات إرهابية كبيرة في أوروبا بنجاح، ربما على نطاق هجوم بروكسل في آذار / مارس ٢٠١٦، فضلا عن القدرة على ارتكاب هجمات إرهابية أقل تطورا، ولكن مع تكرار منتظم، كما يتضح من انخفاض العمليات الإرهابية إلا انها على مستوى عال من التكتيك مثل الهجمات في فرنسا وأماكن أخرى في أوروبا. وفي آخر طبعة من مجلة "رومية" على الإنترنت (المجلة التي تصدر عن المركز الإعلامي لداعش) ناشد التنظيم أتباعه في أوروبا للاستفادة من الشبكات الإجرامية للحصول على أسلحة يمكن استخدامها في شن هجمات. وكما هو واضح في نيس وبرلين، يمكن أن تكون الشاحنة العادية سلاحا قويا في الظروف المناسبة، وكل هذ يشكل تهديدا لأوروبا والعالم بصفة عامة ويمثل نقطة قوة لداعش في تقديم نفسها على أنها معادية للغرب وتكسب تأييد بعض المسلمين المتطرفين.

ب- اللجوء إلى شبكة الإنترنت والإعلام الجديد:

نظرًا لما تعانیه الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من الهزائم في ساحة المعركة، فإنها تتحرك إلى منطقة حديثة نسبيًا وغير مألوفة إلى حد ما وهي " الفضاء السيبراني"، وتحاول أن تستفيد منه من أجل

الاستمرار في عمليتها ومن ثم فقد أقامت منصة خاصة بها في وسائل التواصل الاجتماعي في محاولة للتهرب من أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات. ويتم استخدام الفضاء الإلكتروني من خلال:

- الدعاية للعمليات التي يقوم بها أحد أفراد التنظيم وتقديم نفسها على أنها تدفع الظلم عن المسلمين وتحارب من قاموا بتهميشهم أو ممن يختلفون معه في العقيدة.
- التمويل الإلكتروني من خلال الاعتماد على عملات افتراضية لتمويل الهجمات المستقبلية مثل عملة "بيتكوين" لنقل المال على نحو خفي وتمويل العمليات الجارية وهو ما يمكنهم من التهرب من رقابة المنظمات المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب بحيث تكون غير قادرة على تتبع حركة الأموال على الانترنت. ويمكن استخدام هذه العملات كجزء من محاولة لإخفاء المعاملات غير المشروعة للمنظمة مع تمكينها من دعم الهجمات في المناطق الواقعة خارج سيطرتها.

ج- طبيعة الأيدولوجية الجهادية السلفية التي أثبتت مرونة كبيرة في مناطق مختلفة

وعلى الرغم من فقدان داعش للأراضي إلا أنها وجدت أرضا خصبة في أجزاء من أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتركز هذه الجماعة على الدول الضعيفة والمساحات غير الخاضعة للرقابة وتدخل نفسها في الصراعات المحلية، مدعية أنها حامية للأمة، والعالم الإسلامي بالرغم مما ترتكبه من سلوكيات ضارة مثل القتل والعنف والابتزاز بشكل خاص تجاه من يعارض أفكارها.

د- الحالة الراهنة للإقليم تساعد على تواجد داعش:

على الرغم من أن الفروع التابعة لتنظيم داعش قد فقدت أراضيها خلال العام الماضي، إلا أن هناك إمكانات لتنشئة فروع جديدة خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة في ليبيا واليمن وأفغانستان ومصر، مثلما تفعل القاعدة في العراق والقاعدة في شبه الجزيرة العربية، وخاصة أن التنظيم يمتلك حوالي ٤٠٠٠ مقاتل مستعدون للدفاع عنه، بل أن عدم الحل السياسي للأزمة السورية ودخولها في مستنقع من الاضطرابات سيمكن تنظيم داعش من الاستفادة، ولا يزال من المستبعد جدا أن يكون نظام الأسد قادرا على عرض احتكار القوة في أي وقت قريب على المناطق السنية في شرق سوريا وهذا

^١ العملة الافتراضية المغلقة هو مصطلح يقصد به الأموال الرقمية التي تستعمل فقط لأغراض الدفع والشراء ضمن بعض المجتمعات الافتراضية المغلقة، وهذه العملات يمكن تحويلها لعملات حقيقية أو خدمات ملموسة الأموال الحقيقية باستخدام أنظمة التبادل على الإنترنت أو أجهزة الصرافات الآلية ATM المخصصة لتحويل العملة الافتراضية إلى أموال حقيقية

يترك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من بين المجموعات القليلة جدا المستعدة والقادرة على توفير قدر ضئيل من الخدمات للسكان السنة في المنطقة.

هـ- فعالية استراتيجية التحالف الدولي للقضاء على داعش

على الرغم من أن التدخل الخارجي نجح إلى حد ما في تحقيق هدفه المحدود المتمثل في الحد من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما ظهر ذلك في المساحة الهائلة من الأراضي التي فقدتها الجماعة، إلا أن التداخل وتشابك المصالح بين الأطراف قد يؤدي إلى كوارث انسانية، وسيتأثر مستقبل تنظيم الدولة الإسلامية إلى حد كبير بما إذا كانت الولايات المتحدة تلتزم بشراكة طويلة الأمد مع أي ممن تبقى من الائتلاف الإقليمي المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأن تعمل على زيادة تقاسم المعلومات الاستخباراتية ومراقبة المناطق الريفية على نطاق واسع. والأهم من ذلك أن الجيش الأمريكي بحاجة إلى تحسين تدريبه وتجهيزه وإسداء المشورة لقوات الأمن المحلية. وإذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تتعلم من فك الارتباط السابق عن المنطقة، فسوف يجد مزارعو داعش أرضا خصبة حيث يسعى إلى إقناع السكان المحليين المتجولين على جانبي الحدود السورية العراقية بأن الجهاديين هم القوة الوحيدة المستعدة والقادرة على الدفاع المصالح السنية. كما أن السياسات التي تقف خلف القتال ضد داعش في الرقة معقدة أيضا، حيث تعارض تركيا بشدة الخطة الأمريكية الحالية التي تشمل تسليم الاكراد السوريين.

بعد أن تم عرض أفكار المدرسة التي تؤكد على تراجع داعش والأخرى التي تؤكد على أنها لا تزال تمتلك عوامل قوة تمكئها من الاستمرار على الرغم من الخسائر التي تتعرض لها حاليا، عرض الكاتب مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل داعش وذلك على النحو التالي:

ثالثاً سيناريوهات مستقبل داعش:

الاتجاه نحو زوال مشروع الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) منذ عام ٢٠١٥ إلى درجة أنه أصبح من الواقعي طرح السؤال التالي: ماذا بعد الخلافة؟ وبما أن معركة الموصل تحرك ببطء إلى النتيجة الحتمية، حيث إن المحللين يتنبأون بثقة بانتهاء تنظيم داعش عبر فقدان إمكاناته المادية. فإن تحديد بقاء داعش في المستقبل سيعتمد على مواقف الآخرين، ويؤدي هذا التفاعل المعقد بين الفاعلين المحليين والأجانب -مع آثاره التي لا يمكن التنبؤ بها- إلى عدد من المسارات الممكنة للحركة التي دامت عقدا من الزمن والتي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية".

السيناريو الأول:

وفي هذا السيناريو، فإن الولايات المتحدة ستواصل بصورة أو بأخرى النهج المضاد لتنظيم الدولة الإسلامية السائد حتى الآن، كما أن الغارات الجوية للتحالف والدعم العسكري الأمريكي لقوات الأمن العراقية والشركاء الآخرين سيبقى في الأساس عمل تجارى - كما هو معتاد- على الرغم من أن الحفاظ على الوضع الراهن سيستمر في الضغط على الدولة الإسلامية في مناطق سوريا والعراق، إلا أن طردها من عاصمتها غير الرسمية في الرقة، سوريا، سيكون أكثر صعوبة من تحرير الموصل، حيث تواصل المنظمة السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي، لا سيما في سوريا. وفي هذا السيناريو-الذي ستستمر فيه الغارات الجوية-ستدهور عائدات الدولة الإسلامية النفطية، وستلجأ إلى استخراج الإيرادات من خلال الابتزاز والضرائب في المناطق التي سيواصل السيطرة عليها، كما ستحتفظ المنظمة بالقدرة اللازمة للقيام بهجمات واسعة النطاق محليا وعالميا. وهذا يعني أنه في ظل السيناريو الأول، فإن التهديد الذي تشكله الدولة الإسلامية سيبقى إلى حد كبير من خلال هجمات مستمرة باستخدام القناصة والكمائن وموجات من الهجمات الانتحارية التي تفاقمت بسبب التقدم الصناعي للمركبات الناقلة للمتفجرات في العراق وسوريا.

السيناريو الثاني:

ينطوي على تسوية تفاوضية في سوريا والتحرك نحو المصالحة السياسية السنية الشيعية في العراق، في هذا السيناريو، من المرجح أن يتخلى الرئيس السوري بشار الأسد من السلطة ويحل محله حاكم أو تحالف جديد. ويجب أن يتضمن اتفاق متعدد الأطراف ناجح لوقف إطلاق النار بين جميع الأطراف المعنية، باستثناء تنظيم الدولة الإسلامية وجهة فتح الشام (التي كانت سابقا جبهة النصرة، التابعة للقاعدة السورية)، التي ترفض دائما أي تسوية تفاوضية.

وحتى مع وقف إطلاق النار، من المرجح أن تستمر الدولة الإسلامية في السيطرة على مجموعة من الأراضي في جميع أنحاء وسط وشرق سوريا، لكنها ستكون أكثر عزلة وأكثر ضعفا مما هي عليه اليوم وسط فوضى الحرب الأهلية السورية، ويمكن أن يعني هذا السيناريو الثاني أن الدولة الإسلامية سوف تضطر إلى إنفاق المزيد من وقتها وطاقتها على العمليات الأمنية، مما يتركها أقل مرونة فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية المحلية ضد تلك الكيانات التي تقوم بمهام مكافحة الإرهاب في

سوريا، وليس فقط الولايات المتحدة ولكن أيضا نظام الأسد وروسيا وتركيا وغيرها، سيكون لها عدد أقل من الأعداء الذين يشعرون بالقلق ويمكن أن يكرسوا قوة نيران مركزة على الدولة الإسلامية ومؤيديها.

وفي إطار هذا السيناريو، وكجزء من المصالحة في العراق، بين الأحزاب الكردية وما تبقى من المؤسسة السياسية السنية مع التعاون مع الحكومة المركزية، والتي بدورها، أكثر تفهما وحرصا على مطالبهم. بعد أن تحقق الجماعات المسلحة السورية هدفها المتمثل في إزالة الأسد، يمكن أن تركز الجماعات المسلحة السورية على تنسيق جهودها الرامية إلى هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، ومن المرجح أن تكون قادرة على الاستفادة من هذا التعاون لتقليل عائدات النفط التي ما زالت تستفيد منها داعش من خلال سيطرتها على المناطق الغنية بالنفط، وطرق التهريب في شرق سوريا.

السيناريو الثالث:

يدرس هذا السيناريو عواقب استراتيجية تعتمد بشكل حصري تقريبا على العمل العسكري ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وهذا العمل العسكري سيتطلب تصعيدا في الوضع القائم ويشكل حجر الزاوية في نهج أكثر عدوانية بكثير لمكافحة الجماعة. ويمكن أن يشمل ذلك نشر أعداد كبيرة من القوات البرية في الولايات المتحدة، والعمل بأكثر من التدريب، وتقديم المشورة والمساعدة، حيث سيتم طرد الدولة الإسلامية من الموصل والرقعة، ولكن نظام الأسد سيبقى في السلطة في سوريا بسبب إعطاء التحالف الأولوية لمكافحة الإرهاب على إزالة الأسد كهدف استراتيجي كبير في سوريا.

أما في العراق، على الرغم من العمليات العسكرية الناجحة ضد الدولة الإسلامية من قبل قوات الأمن العراقية، وبمساعدة القوات الأمريكية، فإن الحكومة العراقية ستبقى ضعيفة وغير فعالة وطاقافية. غير أنه حتى العمليات العسكرية الفعالة التي من شأنها أن تؤكد من جديد سيطرة العراق على المراكز السكانية الرئيسية وأن يؤدي ذلك إلى نقل داعش إلى الصحراء أو العمل تحت الأرض ومواصلة ابتزاز مبالغ كبيرة من المال من التجار والمدنيين. حيث ستبقى الدولة الإسلامية قادرة على شن هجمات إرهابية رغم عجزها عن السيطرة على الأراضي. وبالإضافة إلى الاحتفاظ بالقدرة على شن الهجمات، يمكن أن يستخدم هذا الوقت للراحة، والتعافي، وإعادة التسلح، انتظارا للفرصة القادمة لإنعاش تنظيمه واستعادة المناطق التي كان يسيطر عليها من قبل.

الخاتمة:

على الرغم من أن جهود الائتلاف والشركاء الرامية إلى تحطيم قدرات الدولة الإسلامية من المرجح أن تنجح في الحد من قدرتها على التحكم في مساحات واسعة من الأراضي والمراكز السكانية الرئيسية مثل الموصل والرققة، إلا أن التنظيم سيظل يحتفظ بتمويل كاف لاستمراره لسنوات في العراق وسوريا، كما هو الحال مع حركة طالبان في أفغانستان ومختلف فروع تنظيم القاعدة في أماكن مثل شمال أفريقيا واليمن وأماكن أخرى. وطالما فعلت ذلك، فإنها ستظل تمثل تهديدا إرهابيا أوليا لبقية العالم. ومن ثم فإن الحديث عن نهاية تنظيم داعش نهائيا أمر غير واقعي .

أدوات الألم: الصراع والمجاعة في جنوب السودان

إعداد: حسين علي

باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" أدوات الألم: الصراع والمجاعة في جنوب السودان "

حسين علي *

تتناول الدراسة التي أعدتها مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، الحديث عن مسببات الألم ومخاطر وتداعيات انتشار المجاعة في جنوب السودان، فقد تسبب اندلاع الصراعات المسلحة في ديسمبر عام ٢٠١٣، في تعميق واتساع نطاق الأزمة الإنسانية وانتشار المجاعة في جنوب السودان، حيث يعاني أكثر من ٤٠% من السكان من انعدام الأمن الغذائي خلال العام ٢٠١٧، وهو أعلى بنسبة ٦٠% مما كانت عليه عام ٢٠١٦.

وفي ٢٠ فبراير ٢٠١٧، أعلنت الأمم المتحدة أن حوالي ١٠٠ ألف شخص يعانون من المجاعة في مقاطعتي لير وماينديت، وأن هناك حوالي ٥,٥ مليون شخص معرضون لخطر المجاعة ما لم تتخذ تدابير عاجلة للحد من الصراع المسلح وتمكين العاملين في المجال الإنساني من تقديم المزيد من المساعدات بأمان للمدنيين المتضررين من أعمال العنف. فقد أدى الصراع المسلح بين مختلف الفصائل إلى نزوح جماعي منع بدوره الإنتاج الزراعي، بينما دمرت أعمال النهب والسرقة حالة الاستقرار المجتمعي، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

- وجود نحو ١,٩ مليون مدني من المشردين داخليا، منهم ٢٢٤ ألف فروا إلى قواعد حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.
- وجود ١,٦ مليون لاجئ توجهوا إلى دول الجوار وخاصة السودان وأثيوبيا.
- تراجع تجارة المواد الغذائية في ظل انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم وانعدام الأمن وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

الحرب الأهلية في جنوب السودان

تتحدث الدراسة عن اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان، والتي تشير إلى أن أصول وديناميكيات الصراع في جنوب السودان تختلف عنها في دول أخرى، فمع بداية الصراع كان هناك طرفان رئيسيان هما الرئيس سيلفا كير وحكومته من جانب، والحركة الشعبية لتحرير السودان والمجموعات المسلحة التابعة لها من جانب آخر.

ورغم توقيع اتفاق السلام في أغسطس ٢٠١٥ إلا أن الصراع ما زال قائماً مع قيام الجماعات المسلحة باستهداف المناطق التابعة للحكومة، الأمر الذي تزداد معه حدة الصراع والتوتر في جنوب السودان في ظل إخفاق الجهود الدولية لوقف الصراع المسلح بالبلاد.

ولحسن الحظ، ظلت بعض المواقع القليلة بعيدة عن الصراعات المسلحة وهو ما ساعد في توفير ملاذات آمنة ومستقرة نسبياً للنازحين والهاربين بسبب استمرار أعمال العنف، وهو ما يوفر فرصة أمام المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان بالوصول إلى هذه المناطق وتقديم المساعدات الغذائية والطبية للنازحين.

وفي المقابل يعاني المدنيون المقيمون في مناطق التوتر والصراع المسلح من نقص حاد في المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية، كما أن بعض أطراف الصراع يميلون إلى تسييس المساعدات الإنسانية حيث يعتبرون المدنيين عنصراً لا يتجزأ من نظام الدعم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للطرف الآخر، وهو ما يتضح في أعمال العنف ضد أنصار كل طرف من أطراف الصراع.

ورغم محاولات الحكومة استقطاب عدد من رموز المعارضة والحركات المسلحة مستغلة ما تتعرض له الحركات المسلحة من انشقاقات، إلا أنها لم تنجح في شق صف هذه الجماعات، الأمر الذي تزداد معه الفوضى وأعمال العنف كما شهدته مدينة ميانديت والتي تعاني من أزمة إنسانية خطيرة.

الأزمة في ولاية ليتش جنوباً

أوضحت الدراسة أن العديد من المدن قد تعرضت للتخريب على نطاق واسع وتحديداً في ولاية ليتش الجنوبية، في ظل استمرار العمليات العسكرية بين طرفي الصراع في جنوب السودان، وتعدد حلفاء كل طرف مع عدد من الجماعات المسلحة التي تضاعف عددها خلال الفترة الأخيرة بسبب اتجاه الحكومة لاختراق الفصائل والمتمردين، غير أن هذه السياسة أنت بعكس ما كان متوقعاً فزادت الفصائل المتمردة

وازداد معها الصراع المسلح بالبلاد، فقد أدى انقسامها ما بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان وغياب السيطرة والقيادة، إلى تزايد أعمال العنف والتخريب داخل المدن، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الضحايا من المدنيين وانعدام الاستقرار الأمني والسياسي.

وهنا تشير الدراسة إلى أن زيادة أعمال العنف أدت إلى معاناة أكثر من ٣٠% من السكان من سوء التغذية بشكل حاد، كما أدى تجنيد الرجال في الجماعات المسلحة إلى تحمل النساء مسئولية البحث عن عمل لتوفير الطعام للأسر المعدمة وهو ما أدى بدوره إلى زيادة معدلات العنف الجنسي حيث تعرضت النساء للإغتصاب من قبل العناصر المتمردة التابعين لجماعات مسلحة مختلفة.

تفاقم الجفاف والتحديات الاقتصادية

تشير الدراسة إلى أن المدن التي سلمت من أعمال العنف والتخريب، عانت من خطر المجاعة بسبب الجفاف مثل منطقة أويل على الحدود مع السودان شمالاً، وقد حدث ذلك نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في جنوب السودان بشكل كبير عام ٢٠١٦ والذي تضرر بسبب الانخفاض العالمي لأسعار النفط، والإقتراض من الخارج لتمويل الصراع المسلح بالداخل، فقد انخفض الإنتاج الغذائي بنسبة ٤٠% في الفترة فبراير - أبريل ٢٠١٦، كما أدى انعدام الأمن إلى زيادة أسعار السلع الغذائية في ظل انخفاض إنتاج الغذاء بسبب عدم انتظام هطول الأمطار وعدم توفر مناخ آمن للزراعة والإنتاج بشكل عام.

وبعد إجراء مفاوضات مع الخرطوم، نجحت الوكالات الإغاثية في تخصيص ممرين أو ثلاثة ممرات إنسانية مع اقتراح زيادتها مستقبلاً من أجل إيصال المساعدات الإنسانية والغذائية للمدنيين النازحين على الحدود مع السودان، ومن المتوقع أن يؤدي تعليق العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان إلى فتح ممرات إنسانية أخرى.

التدخل لأغراض إنسانية

أشارت الدراسة إلى أن أطراف الصراع حاولت استغلال عملية تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين العالقين على الحدود مع الخرطوم، كورقة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية وذلك عبر الضغط على الوكالات المتخصصة في تقديم المساعدات الغذائية، حيث يعتقد كل طرف أن حصول المدنيين على المساعدات لن يدعمهم فقط بل سيديم الجماعات المسلحة على الجانب الآخر بما يزيد

من قوة الطرف الآخر وفي هذا الاطار فرضت الحكومة في جوبا والجماعات المسلحة قيوداً بيروقراطية على عمل وكالات المعونة، ورغم ذلك تبقى دولة جنوب السودان نموذج لقدرة المنظمات الإنسانية على التفاوض والدخول مباشرة لمناطق المدنيين العزل.

وفي هذا السياق، تدخل أكثر من فاعل إقليمي في أزمة جنوب السودان وخاصة السودان وأثيوبيا وكينيا وأوغندا والاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والأمم المتحدة، حيث تدخلت هذه القوى بغرض وقف الحرب الأهلية والحد من تفاقم الأزمة الإنسانية بجنوب السودان، والحد من المجاعة بسبب استمرار العمليات العسكرية والصراع بين الأطراف المتحاربة الأمر الذي يمثل تحدياً رئيسياً لعمل المنظمات الإنسانية داخل جنوب السودان، فبالإضافة إلى استمرار المواجهات العسكرية، يتعرض العاملون في هذه المنظمات الإنسانية لأعمال العنف والنهب والسرقه، وهو ما يؤثر على طبيعة عملهم سلباً ويعيق عمليات إجلاء المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية للنازحين، والمواد الغذائية التي تتعرض للسرقه في مناطق الصراع المسلح في ظل عدم استجابة أطراف الصراع لدعوات وقف إطلاق النار التي أدت إلى ارتفاع تكلفة نقل المساعدات الغذائية للمدنيين.

دور المجتمع الدولي

في أعقاب الصراع الذي شهدته جوبا في يوليو ٢٠١٦، حاول الفاعلون الدوليون وضع حد لهذا الصراع المسلح ومحاولة الضغط على أطراف الصراع لتنفيذ بنود اتفاق السلام الموقع في أغسطس ٢٠١٥، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي بالبلاد مع وضع ضمانات لوقف دائم لإطلاق النار.

وقد اتضح التأثير النسبي لدور الفاعلين الدوليين في إعلان الرئيس "سيلفا كير" استعداداه للحوار مع الحركات المتمردة من أجل التوصل لسلام دائم وشامل، غير أن تعدد الجماعات المسلحة وغياب إرادة سياسية حقيقية وعدم استعداد أطراف الصراع لتقديم أية تنازلات لاتزال تمثل تحدياً وعائقاً أمام جهود المجتمع الدولي لفرض السلام بجنوب السودان.

ورغم دعوات الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، إلا أنها لم تطرح أفكاراً واقعية تمثل إطاراً لكيفية التفاوض بين الحكومة وبين الجماعات المسلحة المتعددة، بشكل يسمح بتنفيذ وقف إطلاق النار وما يترتب عليه من نتائج إيجابية وخاصة فيما يتعلق بكيفية قيام المنظمات الإنسانية بتقديم الدعم والغذاء للمدنيين المحاصرين والنازحين على الحدود.

مقترحات للمواجهة

تختتم الدراسة بتقديم عدد من المقترحات والتوصيات الواجب تنفيذها تجنباً لتفاقم الأزمة الإنسانية في جنوب السودان، ومن أهمها ما يلي:

- التزام الدول المانحة بتقديم الدعم المالي والمساعدات الإنسانية وفقاً لما أعلنته الأمم المتحدة.
- التنسيق بين دولتي السودان وجنوب السودان وفتح ممرات لأغراض إنسانية للتخفيف من أثر الحرب على المدنيين.
- على الفاعلين داخل جنوب السودان والفاعلين الإقليميين والدوليين عدم تسييس المساعدات الإنسانية المقدمة مع مواصلة دعم وكالات الغوث والمعونة وتذليل ما يعترضها من عقبات لضمان إيصال المساعدات الغذائية للمدنيين في أماكن الصراع والتوتر.
- دعم ومساعدة الرئيس سيلفا كير على الإلتزام بوقف إطلاق النار من جانب واحد، ومساعدة حكومته على ذلك عبر التنسيق مع لجنة الرصد والتقييم المسئولة عن تقديم مساعدات فنية للحكومة لتطوير أسلوب آداءها على أن تلتزم الجماعات المسلحة بوقف إطلاق النار أيضاً لإنهاء النزاع العسكري المسلح.
- دعم شركاء جنوب السودان للحوار والمفاوضات الثنائية بين الحكومة والجماعات المتمردة.
- للتخفيف من التداعيات السلبية لاستمرار الصراع المسلح في جنوب السودان، يتعين على هيئة الرقابة على عملية السلام - وهي اللجنة المشتركة للرصد والتقييم - أن تدعم تنفيذ وقف إطلاق النار، فضلاً عن الحوار والدفع باتجاه عقد المفاوضات المحلية بين الحكومة والجماعات المسلحة.
- ضمان وصول المساعدات الغذائية إلى من هم في أشد الحاجة إليها، وهو ما يتطلب عدم تسييسها وتنحيها جانباً بعيداً عن أهداف وتوجهات أطراف الصراع ومواصلة فتح الممران الإنسانيان القائمان والسعي لفتح ممر ثالث عبر السودان.